

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الحسين ابن النبي المصطفى
 احمد رباً حلال النكاحا
 مصلياً على ابي الالباء
 مكرم الخلق شريف النسب
 ابي الرسول المصطفى محمد
 ثم على الوصي بالنص الجلي
 ابي امير المؤمنين صهره
 ثم على العترة من اولاده
 واستعينه بجمع ما ظهر
 ارجوزة بديعة حسناما
 سميتها الفرائد الصحاحا
 نظمتها حيث حططت رحلي
 موسى بن جعفر غياث الملتجى
 بدرى سماء العلم والامانه

محمد فخر الكرام الشرفا
 وحرم الزناء والسفاحا
 محب صرف الطيب والنساء
 معظم الخلق فيخيار العرب
 فرع بني عدنان اصل السودد
 من بعده بدون فاصل على
 وباب علمه وحاوى سره
 اى حجج الله على عباده
 لدى فى بحث النكاح من درر
 تسجى الى خاطبها استحياءا
 حيث بها حكم النكاح لاحا
 بسباب فرقدى سماء الفضل
 وسبطه الجواد غيث المرتجى
 وملجأى من قد شكاه تضامه

كتاب النكاح وفيه فرائد الفريده الاولى في المقدمات

ان النكاح سنة مؤكده وان من يخافه فقد وجب في المسلمين فضله مشهور ففيه من تزوج الايامي او ثنيه فعلى النكاح النقي وانه من اعظم الفوائد والتمخير بكرها المفيده كريمة الاصل شديدة الايا وان الاقتصار فيها ابدا لمن اراد ذلك قبل الخطبه كذا الدعا بعدها بالخير وركعتين لقضاء الحاجة كذلك اشهاد اولى الايمان وانما ايقاعه لئلا ندب وليجذب ايقاع ذلك والقمر وان يرد بها الدخول قبلا ثم دعا بعدها بما ورد وبعدهما صلى على الرسول

لغير من خاف ارتكاب المفسده عليه ذلك النكاح المستحب محقق في شرعهم ما اثار احرز نصف دينه تمام احراز تقوى الله فيما قد بقي من بعد الاسلام لكل ما جدد من الزنا ولودها الالوفه مؤمنة بالله امأ و ابا على الجمال والغنا ان يحمد ا صلوة ركعتين مستحبه بما رووا عن الكرام البرره بعدها الدعاء فيما احتاجه والحمد قبل العقد للعنان لان ذاك سكن من التعب قد حل في المقرب اذ بها عبر لله ركعتين ندبا صلى من بعد حمد الواحد الفرد الصمد محمد ذى الشرف الاصيل

ونفعل المرثة مثل فعله	كذا تقول في الدعا كة-وله
وانما الدخول لئلا يستحب	وسبب العقد لذا هو السبب
كذلك وضع يده اليمنى على	ناصية التي بها تأهلا
ويقره الدعاء بالمأثور	بالخير والافسة والسرور
ويذكر اسم الله عز شأنه	عند الجماع دائماً لسانه
ويسأل الله تعالى الولد	الصالح البر السوي مولدا
ولي-ولمن في الزفاف يوماً	وان يشأ يومين فيه توما
يدعو إليها خلة الاخ-وان	في الدين عنده على الخوان
والافضل اختصاصها بالفقرا	وجازت الشركة مع اهل الثرا
وتستحب لهم الاجابة	مؤكداً فليحضروا جنابه
وجائز اكل نثار العرس	واخذة بشاهد في النفس

في الاوقات المكروهة والمستحبة للجماع

عند الزوال كرهوا الجماعا	وفي الخميس حسنه قد شاما
وكرهه بعد الغروب قد لحق	به الى ذهاب حمرة الشفق
كذلك ما بين الطلوعين وفي	حال العرا والستر عنه متقى
وبعد الاحتلام قبل الغسل	او الوضوء قبل ذاك الفعل
كذلك عندما يراه الناظر	حيث يلف عورتيه الستار
والمكره في رؤيته الفرج اشد	لان ذاك مورث عمى الولد
ويكره الجماع حيث انفعلا	مستدير القبلة او مستقبلا

كذلك الكلام من كليهما عند التقا الختان من فرجيهما
 الا بذكر الله عز شأنه فانه نذب مضى بيانه
 كذا الجماع ليلة الحسوف كذا يوم وقعة الكسوف
 وعندما تهب ريح حفرا كذا الذي هبوب ريح خضرا
 كذا اذا زلزلت الارض لدى زلزالها كره الجماع وردا
 في الليلة الاولى و ليلة الوسط من الشهور ذا على ذاك النخط
 في الليلة الاولى من الصيام قد استحب ذا بلا كلام
 ويكره الجماع في حال السفر والماء مفقود انتهى في الخبر
 الا اذا ما خاف ضرر نفسه بتركه حق جماع عرسه

في جواز نظر المرء الى المرأة التي يريد التزوج بها
 وغيرها وما يتبعها

ومن اراد امرئة جاز النظر لها بل استحب دفعاً للغرر
 في وجهها وظاهر اليدين وشعرها وباطن الكفين
 كذا الى قيامها ومشيتها وموضع الزينة بعد سعيها
 كذا الى الاماء والذمية ما لم تجسه الشهوة الدنية
 وينظر المرء الى امثله وان رقى المنظور في جماله
 بشرط ان يجانب التلذذا ويترك الريبة من تلك وذا
 وجاز في جسم عروسه النظر منه الى باطنه وما ظهر

وللمحارم الجواز قد غدا
 ولم تجز الاجنبي النظره
 غير معاود لها في العرف
 مثل المعاملات والشهاده
 والحال في المرتة مثل حاله
 وانتجتب سماع صوته كما
 وانما يجوز الاستمتاع
 اني يشانه وان يحللا
 ووطيها حيث يكون في الدبر
 فان (اسباب النزول) نقلا
 عن ابن عباس بان جاء عمر
 فقال ان عمراً قد هلكا
 فقال قد حولت رحلى الليله
 فانزل الله له النساء
 ولا يجوز عزله عن حصره
 حيثئذ لها عليه عشره
 ولا يجوز ترك وطيها اذا
 وانما الدخول قبل التسع
 في ذلك الحين اذا افضاها
 فيما خلا العورة مما قد بدا
 للاجنبيات بغير المرة
 الا لوصف غير ذاك الوصف
 كذا العلاج ساعة العياده
 فلتحذ حذوه لدى افعاله
 يلزمها الاغضا وان حاز العمی
 للزوج بالزوجة والجماع
 في الحيض والنفاس معها احصلا
 يكره والذي به جاء عمر
 عن احمد والترمذي ارسالا
 الى رسول الله سيد البشر
 قال النبي المصطفى ما اهلكا
 فلم يرد المصطفى شيئا له
 حرث ويوتى الحرث حيث شاؤا
 بغير شرطه امها بالمره
 من الدنانير لوأد الثمره
 عن ثلث عام كامل قد زاد ذا
 ممنوع عنها اشد المنع
 ابدت الحرمة لاقتضاها

الفريضة الثانية في العقد ولفظي الايجاب والقبول

وذلك عقد لازم مقبول	يلزمه الايجاب والقبول
فصيحة الايجاب (زوجتك) او	(انكحت) او (متت) حيثما حكوا
واللفظ للقبول فيه قد غدا	(قبلت ذا) مراكباً او مفردا
وفيهما لم تلزم المماثلة	لفظاً ففي المعنى كفي المشاكلة
كذلك الترتيب كيفما اتفق	مضى به العقد على القول الاحق
وفيهما اذ احرز التراضي	يشترط النطق بفعل الماضي
والنطق فيهما باللفظ عربي	مشتراط للعهد من شرع النبي
وانما القدرة فيه تشترط	ويكتفي الاخرس بالايماء فقط
في الماقد المكمل شرط كامل	وعقد ذى السكر يميناً باطل
فانما الشارع اني عقده	ولو صحا منه فاضى بعده

في جواز تولي المرأة العقد عنها وعن غيرها ايجاباً وقبولاً

وجاز للمرأة ان تقولا	عن نفسها الايجاب والقبول
وغير نفسها بلا خلاف	منا وذا من بعض ذى الخلاف

في افضلية حضور الشاهدين والولي حال العقد

ولزوم تعيين الزوجين

حضور شاهدين حال العقد افضل والولي بعد الرشد

وانما يشترط التعيين للزوج والزوجة والتبيين
فلو حوى عقائلا وابهما تزويج احدهن ليس ملزما
وصح لو نوى اسمها فاختلغا وهو رهن وهذا حلغا
امّا اذا لم يرهن او بكل ذلك اليين عقده حتماً بطل

في ذكر اولياء العقد

امر النكاح انما قد جعل
كذا وصى احديهما ومن
للاولين الامر في حال الصغر
وانما المجنون كالسفيه
والامر للوصى فيه من قد ذكر
وليس للولي امر في الكبر
وليس شك في سقوط اذا
وان لا مولى على رقبته
وانما الحاكم بالنص الجلى
وانه اختص بامر العقد

الاب والجد له وان عـلا
يكون مولى او فقهاً مؤتمن
كذا على السفيه لو كذا كبر
كذا الاناث كالكور فيه
بعدهما على الصحيح المشتهر
والعقل في قول صحيح اشتهر
ما عضل البنت وقد مات لذا
ولاية العقد لدى تحقيقه
ولى من لم يك عنده ولى
اذا اتى الجنون بعد الرشد

هنا الى عشر

اللاؤة الاولى في صحة شرط الخيار في الصداق دون العقد

شرط الخيار في الصداق صحا لكنه في العقد ان يصح

بل هو مبطل له ان اشترط	فيه ومن صححه اختيار الشطط
وصح ان يوكل المرء كما	يصح للزوجة ذاك فاعلمنا
فليقبل الولي حيث امكن	زوجته من فيه قد وكالها
فلان الشخص المعين	ولا يقل منك لوجه بين
وليكن القول من الوكيل	فوراً قبلت ذاك للاصمى
ولا يزوجها الوكيل قطعا	من نفسه الا اذا ما استعدا
عموم اذنها له فيه فصيح	كذا خصوصه على القول الاصح

اللوأوة الثانية في الزوجين المتداعيين

لو ادعى زوجية فصدقت	عقدتها بينهما تحققت
ولو تداعيا وفيها اختلاف	يلزم من غدا بها معترفا
دون الذي انكرها وما اعترف	لم يأت فيها باليمين ام حلف

اللوأوة الثالثة فيما يناسبها

لو ادعى زوجية اخت فادعت	عليه اختها بحلف دفعت
فان اقامت شاهدين فإنها	عقدتها وان اقام مثلها
على من ادعى عليها اولا	كان له العقد ولن ينصلا
وفي كلا الوجهين فاليمين	ينضم حتى يحصل البقبن
ولو اقام كل فرد منهما	بينة فقول له تقديمها
الا اذا رجعها الدخول	او قدم التاريخ ما تقول

اللوثة الرابعة في احكام اشتراء العبد زوجته لسيده وغيرها

لو اشترى زوجته لسيده	ان يبطل العقد وصح في يده
وان باذنه اشترى لنفسه	او خصه المولى بملك عرسه
فان نقل لن يملك العبد كذا	صح والا بطل العقد لذا
كذا اذا ما ملك المبعوض	زوجته فالعقد حتما ينقض
كذلك الحر لو انه اشترى	زوجته لنفسه بلا مرا

اللوثة الخامسة في عدم جواز تزويج الولي والفضولي باقول من مهر السنه

لم يك لولى والوكيل ان	يزوجا بالدون من مهر السن
كذا من الخصى والمجنون	كذا من المجنوم والعنيد
ولا يزوج الولي الطفلا	من ذات عيب قد حوته قبلا
وان يزوج هكذا تخيرا	في فسخ ذاك العقد مهما كبيرا

اللوثة السادسة في العقد الفضولي

عقد الفضولي اذا ما وقعا	من احدى شخصين اوهما معا
لم يمس الا ان يجيزه وقد	اكمل او وليه قبل الرشد

اللوأوة السابعة في عدم جواز تزويج الامه بدون رضا مولاها وغيرها

بلا رضا المالك تزويج الامه	غير صحيح مئة او دائمه
كذلك العبد اذا ما عقدا	بلا رضا مولاها قطعاً فسد
ولو يزيد العبد حيث اذا	على صداق المثل او ما عينا
صح وفي ذمته ما اكثرا	تبعه به اذا تحررا
وان مهر المثل او ما عينا	في ذمة المولى الذي قد اذا
وان يحزر بعضه ان يحبرا	عليه حيث بعضه تحررا
وانه لن يستقل فيه	فان ابى مولاها ذا ينفيه

اللوأوة الثامنة في عقد الفضولين للصغيرين

ان الفضولين حيث عقدا	على صغيرين هما ما رشدا
فببلغ الواحد منهما الرشد	ثم يحيزه وبعد يفتقد
يعزل للآخر من مبراه	ما فرض الله على تراه
وبعد ان اجازه اذ كمالا	حلف ثم حاز ما قد عزلا
وان حوى الرشد وشم لم يحز	قد بطل العقد وارثه احتز

اللوأوة التاسعة في اقتراني عقدى الجلد والاب

واقترانهما وغيره

اذا بزوجهما اب وجد شخصين حيث اقترنا فالعقد

من جده صح وحيث افترقا	فيه مضى العقد الذي قد سبقا
وان يزوجها الوكيلان يصح	عقد وكيل سبق ذلك متصح
وحيث يقتربان فيه	اذ لم تجد مرجحاً نفيه
كذا رضيعاها الفضوليان	ان قرناه بطل العقدان
لكن اذا ما افترقا قبولها	ايهما لها كذا نكولها
وان ارادت القبول الافضل	قبول ما اختار اخوها الاكمل

اللوثة العاشرة في عدم ولاية الام على الصغيرين

لم تك الام على من ولدت ولاية العقد فمهما عقدت صغيرها كان فضوليا وقد صرفت حكمه اذا نال الرشد

الفريضة الثامنة في المحرمات بالنسب والرضاع وغيرهما من الاسباب وتوابعها

محارم المراء من الانساب	جمع كما ذكرنا في الكتاب
فلذلك (الام) له وان علمت	كذلك (البنت) وازدى نزات
(وبنت الابن) نازلاً و(الاختا)	و(بناتها) فزازلا و(البنتا
(الاخ) نازلاً وبعد (العمة)	وان علمت تحوز تلك الحرمة
ومثل من عرفتهن (الحالة)	فصاعداً فالحال تلك الحالة
و(بالرضاع) يحرم ما حرم	بالنسب الواضح حسب ما علم
وانما يحرم الرضاع	حيث يصح الوطى والجماع

وحيثما يثبت منه اللحم
 او ترضعه ليلة ويوم
 او رضعات صرن خمس عشر
 وانما يكون في الحولين
 ويستحب ان تكون المرضعة
 نجية عفيفة حسناء
 ويكره استرضاعه الذميه
 يمنعها عن اكلها الخنزيرا
 والكره في تسليمه لها اولد
 وفي الجوسيه كرهه اشد
 وحيثما قد كملت شرائطه
 من ارضعته امه غدت ومن
 ومن لهذين غدا كلاله
 ومن لهذين اب لذلك جد
 ولا يجوز لابي الرضيع ان
 يمنعهم بسلام نزاع
 كذا نكاح اب ذاك المرتضع
 ينكح اخوة الرضيع نسبا
 وان اتى الرضاع عقد فسد

او انه يشد منه العظم
 ما جأها مسترضعا واما
 متصلات لم تكن منتشرة
 من واحد لا حيث من فحلين
 مسلمة طاقلة ذات دعه
 مفضية في طرفها استحياء
 وحيث ما اضطر اتى الدنيه
 حيث شد وشربها الخورا
 لاخذه الى محلها اشد
 كالكره في در الزماء ان وجد
 معتبرات اذ يصبح ضابطه
 اصبح فحلها ابا له يكن
 صار له عما وكان خاله
 واخه من لهما كان ولد
 ينكح في اولاد صاحب اللبن
 اولاد صلب كانوا او رضاع
 في ولدها ولادة قطعا منع
 في اخواته رضاعا او ابا
 ويطلب التفصيل بمن شهدا

درة في المحرمات بالمصاهرة

نكاح كل من اب وان عـلا	كذلك ابنه وان ذا نزلا
في زوجة الاخر بالمصاهرة	حرم والاية فيه ظاهره
لا تنكحوا في نسوة الابه	واجتنبوا حلال الابناء
وابدت حرمة ام عقدت	ابنتها او وطئت ماصدت
وبنت ام وطئت لاعقدت	فمازلا حرمتها نأبدت
وجمه الزوجة والاخت لها	محرم الا اذا اهلها
وضم بنت اختها لها حرم	لكنه ان اذنت له يضم
بنت اخيها حرمت له وان	ترض بها تحل حينما زكن
للوطى بالشبهة او وطى الزنا	ان سبقا حكم الصحيح هاهنا
فلموسة ابنه ومنظورة	كرهتا والعكس ذي صورته
والشرط فيها كونها له امه	بصورة لغيره محرمه

هنا اثنا عشر

اللاؤة الاولى في اقتراني المرة وبنتها في عقد واحد وغيره

اذا على ام وبنتها عقد	عقداً وحيداً ذلك القدر قد
لوملك الاختين ثم وطئا	احدهما حرم من ان يوطئا
لكنهما الواطئ لو يخرجها	عن ماله الاخرى يحل فرجها
وحيت ما قد فعل المحرم	فان الاولى وطئها لن يحرم

اللاؤاؤة الثانية في عدم جواز تزويج الامه بدون رضا

زوجته الحره وغيرها

لا يتزوج امه مرة على	زوجته الحره ان لن تقبلا
وذلك لايحوز عند القدره	على زواجه الفتاة الحره
كذا مع العجز وفقد العنت	وان يخف عقدتها قد حسنت
وقيل بالجواز حيث يقدر	وذلك بين الفقهاء مشتهر
وحيث قيد الجواز الواحد	تلكفي والاضعفها لازاده

اللاؤاؤة الثالثة في عدم جواز العقد على المعتدة

واستلزامه الحرمة المؤبده وما يتبعها

اذا على معتدة مرة عقد	ابدت الحرمة والعقد فسد
هذا اذا ما علم بالعد	كذلك بالحرمة حين المدة
كذا اذا الواحد منهما جهل	احدهما وهو بها فيها دخل
وحيث لم يدخل بها ويجهل	احدهما فالعقد قط يبطل
وانما يختص بالحرمة من	احاط علماً بهما حيث ركن

اللاؤاؤة الرابعة في حلية التي زنى بها بالعقد وما يناسبها

فاقطة البعل اذا ما فعلت	زنا على الزاني بقصد حلت
على كراهة له على الاصح	والوجه في واجدة البعل اوضح

من حرمة منها عليه ابدت حيث زنت وبهلمها قد وجدت
ولو زنت زوجته لم تحرم له وان صرت كذا لم تندم

اللاؤاؤه الخامسة في الحرمة الابديه لام الموطوء
واخته وبنته على واطئه

الام للموطوء والاخت على واطئه والبنت لمن تحملا
وعقدها عليه ان تقدما بفعله الحرام لمن تحرمها

اللاؤاؤه السادسة في استلزام عقد المحرم الحرمة
الابديه على المعقودة محرما

لوعلم المحرم حيث عقدا حرمتها جرت عليه ابدًا
وتتقى الحرمة حيثما جهل والمقد فادوان بها دخل

اللاؤاؤه السابعة في عدم جواز جمع ما زاد على اربع
من الحرار وما يناسبها

ليس لحر جمع ما زاد على حرار ربعين حيث اكمل
او حرتين وكذا من الاما مثلها على الذي تقدما
او امة على حرار غدت جملتين اربعا قد عقدت
ولا يجوز لسواه جمع ما يزيد ذا عن اربع من الاما

او حيرة وامتين منهما او حنين لم يجاوز عنهما
والحصر في الدائم انما يصح وفي سوى الدائم نفيه اصح

الاولوؤة الثامنة في عدم جواز تزويج ذى النصاب
اسرته اخرى في عدة التي طلقها

ليس لذي النصاب حبث طلقا زواج اخرى دائما لامطلاقا
في عدة الاولى التي تطلقت رجعية لحرمة تحققت
ولا زواج اختها قبل لاجل دائمة او مودة اذ لا تحل
وان يبينها بالطلاق جازا على كراهة انها قد حازا

الاولوؤة التاسعة في حرمة العقد على المطلقة

ثلاثا منه بدون محلل

الزوجة التي غدت مطلقة منه ثلاثا كلها محققة
او مطلقتين ان تكن تلك امه له بلا محلل محرمه
وان اطاق حرة لأمه تهما فلان تحل طول المدة
وان تطلق هكذا وهي امه فبعد ست ابدت محرمه

الاولوؤة العاشرة في ابدية حرمة الملاعنة على الملاعن

ان الذي لاعن زوجها غدا تحريم وطيبها له مؤبدا
ومثانها الصماء والحرسا اذا قذفها الزوج بما يوجب ذما

اللوثة الحادية عشر في حرمة المشرک علی المسلم وما يتبعها

غير الكتابية قطعاً تحرم	على الذي أصبح وهو مسلم
كذا الكتابية حيث اطلقا	عقداً عليها دائماً لا مطلقاً
لو احدى الزوجين يرتد	قبل الدخول بطل العقد
وحيثما ارتد عليه ما مهر	تمامه لانه منه ظهر
لان تشطير الصداق لم يرد	الا لدى الطلاق وهو قد فقد
وايس مهر حيثما ترتد	وحيث لا دخول لا تعقد
وحيث كان الارتداد بعده	علق ذا الى انقضاء العدة
وانما المهر عليه جملاً	بعد دخوله بها مستكماً
ولو عن الفطرة يرتد	تبيين في الحال وتعقد
زوج الكتابية حيث اسلم	نكاحه بحاله لمن يحرم
وان حوته ودونه الفسخ وقف	على انقضاء الاجل الذي وصف
ولو غدت قبل الدخول مسلمه	افسد وبفسخ عقدها محرمه

اللوثة الثانية عشر في حكم زوجية المشرکین

ان اسلم احدهما

لو احدى الزوجين حيث اشركا	اسلم فالآخر حتماً تركا
وانما المهر عليه قد وجب	تمامه للسبب الذي ذهب

وان يكن اسلام ذاك بعده علق ذا الى انقضاء العدة
وان هما قد اسلما معاً لَمْ عقدهما بحاله وما انفصم
لو مشرك اسلم او كتابي ذو نسوة زدن على النصاب
وهن اسلمن فبنها اربعا يختار والزائد عنه منعا

اللوؤءة الثالثة عشر في عدم انفساخ عقد العبد بالاباق

فسخ النكاح بالاباق ان يصح وان قضت عدتها على الاصح

اللوؤءة الرابعة عشر في اشتراط كفاية الزوجين

كفاية الزوج لدنيا تعتبر فليجنب تزويجها بمن كفر
لا يتزوج ناصب بمؤمنه لان فيه علة معنونه
لغير عارف زواج العارفة منع لا المؤمن بالخالفه

اللوؤءة الخامسة عشر في علم اشتراط

تمكن الاتفاق في العقد

تمكن الاتفاق غير مشروط في العقد لكن في وجوبه اشترط

اللوؤءة السادسة عشر في كراهة تزويجك

الفاجر وشارب الخمر

يكره تزويجك ذا الفجور لاسيما الشارب للخمر

اللوؤ اوة السابعة عشر في حرمة التعريض

لذات البعل او العدة بالعقد عليها

يحرم تعريضك بالعقد لمن	ذات امرء او عدة ولم تبين
وجاز للباين التلميح	من غير زوج وله التصريح
حيث له بلا محال تحلل	وان يقف عليه ذاك لن يحلل
من غيره التصريح حتماً طالما	يحرم في عدتها محققاً
وحرمة التعريض للمطلقة	تسماً من الزوج لها محققه

اللوؤ اوة الثامنة عشر في حرمة خطبة من خطبها

غيرك واجابته

لا يخطبها المرء حيث قد غدت	محبة لغيره اذ قصدت
لانها قد تورث البغضاء	في القلب والايذاء والشحناء
لكنه ان فصل المحرماً	بعقدها يصح ذاك فاعلموا

اللوؤ اوة التاسعة عشر في كراهة العقد على القابلة المربية

ان على القابلة المربية	عقدك مكروه لها والتربية
وحيثما قد فقدت احدهما	يزول منها الكره لا اذاها
كذلك ابنه ابنة الزوجة اذ	فارقها فاولدتها ذا نفذ
اما اذا ما اولدتها قبل ان	يمقدها فالكره فيها لم يبين

كذلك كره ضرة الام اذا لم تزوج بابيه نقذا

اللوؤة العشرون في بطلان نكاح الشغار

لوجمل البضع صداق الاخرى صار شغاراً باطلاً لا مهر

الفريدة الرابعة في نكاح المتعة وهو النكاح المنقطع

وجوازها واستحبابها

شرعية المتعة في الاسلام	قد ثبت قطعاً بلا كلام
وان الاجماع على استقرارها	قام يقيناً وعلى استمرارها
الى زماننا بلا خلاف	يوجد الا من ذوى الخلاف
وان في القرآن قول صريحاً	بان ما استمتعتم قد صححنا
واتفق المفسرون الرؤسا	في ان منه القصد متعة النساء
وان اهل البيت في استحبابها	قد اجمعوا وانهم ادرى بها
وان دعوى نسخها مرفوضة	حيث رواياتهم منقوضة
فعن علي (ع) قدروا بانها	في خير عنها النبي قد نهي
وعن ابى سبرة ان المصطفى	في حجة الوداع فيها اختلفا
حيث اباحها نهائياً فاغتدى	غداً محرماً لملك ابدا
وقد ذكرنا ان مذهب الولي	ضرورة الجواز للنص الجلي
وما رووا عنه على خلافه	تبطله كثرة اختلافه
لان حلها باوض المشعر	قد نسخ التحريم يوم خيبر

وان ذا يستلزم النسخين
وليس قائل بنسخه كذا
فما روى سيرة من حيث السند
كذا الى الفاظه المختلفة
من الاحاديث التي قد وردت
فقد اتى عن الكرام الشرفا
وكابن مسعود وكابن الاكوع
ان النهي المصطفى ما نسخا
وقد روى بعض من الصحابة
مثل ابن كعب وابن عباس كذا
وبين (من قاتلوهن) قد
وفي صحيح مسلم قد اسندا
جابر من بيت الهدي معتبرا
فقال في عهد الرسول استمتعا
كذا حديث شعبة عن الحكم
ثم روى بانه قد سمعا
وقال لو لم ينه عن تلك عمر
وفي صحيح الترمذي اقبلا
عن متعة النساء نجبل عمر

كذلك التحريم مرتين
فقول من قال بذا ان ينفدا
توجه الطعن اليه اذ ورد
اذ عارضته عدة مؤلفه
عن الثقات واليه اسندت
جابر وكابن عم المصطفى
وانس وابن حصين اللوذعي
تحليلها والحل فيها نسخا
بينهم من قد حوى القرابه
سليد مسعود بان ذا نفذا
قالوا (الى اجل مسمى) قد ورد
الى عطاء قال لما وفدا
قد ذكر المتعة فيما ذكرنا
وعهد ثاني اثنين والثاني معا
منه استبنت نسخها قال نعم
ان عليا قال ذا ان يقعا
لما زنى الاشقي اذ فجر
ان رجلاً من الشام سئلا
فقال قد حلت لما في الاشهر

فقال ان عمراً عنها نهى
أترك السنة من شرع النبي
وذا صريح في دوام حلها
فانه ان كان باجتهاده
فباطل حيث به قد خالفا
وان يكن ذلك عن الاخبار
من الصحابة الذين صرحوا
نكاح متعة على عهد النبي
ثم الذي دل على ان عمر
كلامه المشهور بين الامه
من ان متعتين كانتا على
حلها معاقبا عليهما
فان يكن محمد [ص] ابوالنهي
لـ كان اسنادها الى النبي
من ان يروا اسناده لنفسه
وان اخبار الامامية في
فانها مع كثرة اختلافها
وكيفما كان فعقدها غدا
وان في الايجاب والقبول قد
يلزم ذكر المهر فيه والاجل

فقال نجله النبي سنبا
محمد [ص] واقبني قول ابى
الى زمان النبي من مبطلها
حرمتها من سبب انتقاده
نصاً اتى به النبي المصطفى
كيف اخفت على ذوى الاسرار
بحلها وانهم قد نكحوا
وعهدتاني اثنين والثاني الابى
من عنده حرم لا من الخبر
من الحلين واهل الحرمه
عهد النبي وانا اغدوا مبطلا
رناهيأ من قد دنا اليهما
في احد الاوقات عنهما نهى
اولى واردي لهوى كل بني
فبطلوا تحريمه من راسه
شرعية المتعة في حد يفي
بذات هنا بشدة اختلافها
محلاً في شرع طه ابداء
غدا كعقد دائم حيث ورد
وحكمه كالعقد دائماً جعل

في كل ما مر سوى ما ذكرنا
 وليس تقدير زمان او مهر
 وان يهب مدتها فيستقر
 ولو اخلت بزمان منها
 وحيث لم يذكروا المهر بطل
 وحيث قد بطل العقد بطل
 وان يكن حينئذ قد دخلا
 والعزل عنها جائز وان عزل
 وجائز فيها اشتراط السانغ
 لئلا يكون ذاك او نهارا
 ولم يقع بها الطلاق ان سنع
 ولا لعان دون قذف بالزنا
 ولم يكن توارث بينهما
 وانما الظهار فيها ان سنع
 وانما تعتد من حين الاجل
 وان تمكن قد استرابت سقما
 عدتها حيث له قد فقدت
 حيث تكون امة لا حرة
 وان يكن حملها منه حصل

من وحدة الدين وعدم حصرا
 شرطاً به قد قل ذاك او كثر
 عليه قبل الوطى نصف ما مهر
 فقهرها النسبي ينافي عنها
 والا قرب البطلان ان النى الاجل
 اجرتها ان لم يكن بها دخل
 عليه مهر انثل حتما جملا
 غدا ابنه له وان له نكل
 كشرط الايتان بمحد بالغ
 ومرة يكون او مرارا
 كذلك الايلا على القول الاصح
 وان اتى القذف اتى ذاهنا
 الا لشرط ملزم عينهما
 محرم لها على القول الاصح
 بحيضتين بعد ذلك لا اقل
 فخمسة واربعون يوما
 خمسة ايام وشهرين غدت
 وان تكن اربعة وعشرة
 عدتها تكون ابعد الاجل

الفريدة الخامسة في نكاح الاماء واحكامه وما يتعلق به

ليس لمملوك نكاح اصلاً	من قبل ان يكسب اذن المولى
وانها بلا رضاه عقداً	على الاصح ان اجاز انعقادها
والمولى ان يملك ان اذا	بذرها كذا اذا لم يأذنا
وحيث ان المولين اختلفا	في الاذن فالبذر لمن تخلفا
ولم يكن فضل لمولى منهما	فيه اذا لم يبد شرط منهما
وان يكن فرد من الزوجين قد	اصبح حراً كان مثله الولد
نعم اذا المولى على الحر اشترط	رقية المولود رقاً قد سقط
عليه اشتراط شرط فاسد	كما يرق مع زناه الوالد
وحيثما زوج عبده الامه	له استحب جبرها بالمكره
ان مولى مملوكة اتفقا	فزوجاها اجنبياً حقاً
وليس للواحد منهما يحل	نكاحها الا اذا الثاني احل
ان اعتقت مملوكة جاز لها	في الفور فسخ سبب حلها
والعبد بعد العتق ليس مثلها	يكون ذا فسخ كما كان لها
وجاز جعل المالك العتاقا	في عقد مملوكته الصداقا
مقدماً ايها حيث يجب	كما قبولها على قول يجب
ان احد الزوجين يبيع خيراً	في الفسخ من باع كذا من اشترى
كذلك حكم من اليه انتقلا	بأى وجه وكذا من نقلا
وانها عنه معاً قد نقلا	خص بذلك من اليه انتقلا

فان يكن مختصاً به اختص كما	ان كان شخصين غذا ذالهما
ولا يطلق امة المولى به الا	رضاه عبده اذا ما اهلا
وحبث لم تكن له او انه	طلق حرة نفيساً اذنه
وجاز للسيد ان يفرقا	بين رقيقه وان يطلقا
بلفظه او غير لفظه فذا	له متى ما شاءه قد نقدا
وجاز للمالك تحليل الامه	لمن عليه سلفت محرمة
كقوله اياه لما ملكا	تحليلها (احالات وطبها لكا)
وانه ملك يمين قد حصل	لا عقد دائم ولا عقد اجل
وان الاقتصار فيه قد وجب	على الذى اليه لفظه ذهب
او شهد الحال لدى التحليل	عليه من وطى ومن تقبيل
وبذره حر وحسبما اشتهر	على ابيه قيمة لا تستقر
ووطيها في بيته مجوز	وان يكن طفل به يميز
ونوبه بينهما قد جازا	وبين حرتين كرهاً حازا
وانما يكره وطى الفاسجره	كوطيه بالعقد بنت العاهره

تفريضة السادسة في النهر واحكامه

ما صح عيناً ملكه او نفعا	يصح ان يهر فيه البضعا
لو عقد الذى حيث ملكا	زوجته على الذى ان يملكا
في شرعنا صح ومهما اسلما	قبل تقابض فذاك قيما
والنهر لا تقدير فيه اصلا	حيث عن التقويم ان يقلا

وانه يكره حيث كثرا
ازواجه وانشا لم تعلم
وان فيه كفت المشاهدة
وان يزوجهما على الكتاب
يلزم لهما خمس مئين درهم
وجعل تعاليم الكتاب مهرا
والعقد دائما يصح ان وقع
فان يكن حينئذ بها دخل
وان يكن من قبلها طلقها
فان غدا الزوج غنيا متعا
او عشرة من الدنانير فما
وان يكن في الحالة الوسطى ففى
وحيث ما كان مفلا متعا
وان يكن خاتمه من ذهب
وليس في غير التي قد ذكرت
ولو تراضيا بمهر بمدهما
وان يفوض احد الزوجين في
ومثله الزوجة ان لم تزد
في الفرض لو قبل الدخول طلقا
وان يمت قبل الدخول والقضا

عن الذي به النبي امهرا
منه سوى خمسمات درهم
عن اعتبارات هناك زائده
وسنة النبي والاصحاب
وان غدت بينهما لم تعلم
جاز كتعليم امور اخرى
بغير ذكر المهر دون ما انقطع
عليه مهر المثل حتما قد جعل
بتممة منه يؤدي حقها
راحلة او ثوبه المرتفع
زاد عليها حيث شاء الكرماء
خمس مائة درهما يقبضها
خاتم فضة ودينارا معا
كان من الفضل باعلى الرتب
من مائة وهي ابا قد حصرت
قد عقدا جاز وحتما لزمنا
تقديره صح وقوله اتقني
على صداق سن من محمد (ص)
ف نصف ما يقضى به بتحقيقا
فغير مائة لها ابن يفرضا

وان يمت من قبله المفروض في البضع لاشئ هناك يفرض

هاهنا لثاني عشر الاولى تملك الصداق باجمعه بالعقد

وتزله حتى يقع احدا الامور الاربعه وما يناسبها

تملك بالعقد الصداق اجمعا	ويستقر حينما قيد وقعا
دخوله او ارتداد نفذا	عن فطرة او موتها او موت ذا
وقبل قبضها لها التصرف	فيه ولا دخل لذك يعرف
فان نما كان لها النعمان	قبل الدخول طلقت فالنصف من
صداقها لها عليه جمعا	وان عفت عن ذاك كان فضلا
والنفو من وليها الاصيل	في البعض جاز لامن الوكيل

اللوأوة الثانية في انجعال المهر ديناً لو دخل بها

قبل ان يسلمه اياها

لو قبل دفع المهر زوجها دخل	بها عليه مهرها ديناً جعل
وانما الدخول بالوطى يقر	من قبل يكون او من الدبر

اللوأوة الثالثة لو وهبته الصداق فطلقها قبل الدخول

لو وهبته مهرها فطلقا	قبل الدخول نصفه تحققت
له عليها وكذا لو خلاها	بمهرها قبل الدخول اجمعا

اللوئوه الرابعه في جواز اشتراط ما يوافق الشرع
وبطلان ما يخالفه في العقد

يجوز في عقد النكاح شرط ما يوافق الشرع الشريف الاعظم
وشرط ما يخالف الشرع فسد وصح ذاك العقد والمهر انعقد
كشرط ان لا يتزوج مطلقا فان ذا يبطله محققا
لكنه ان يشترط بقائها في مصرها يلزم به ابقائها

اللوئوه الخامسه في جواز جعل التعليم صداق الزوجه

ان امره تعليم شيء اصدقا وقبل ذاك والدخول طلقا
كان لها عليه نصف الاجره لذلك التعليم مستقره
وان يكن علمها فطامقا بنصفها يرجع حيث حققا
كذلك ان اصدق تعليم الكتب والا قرب التعليم من خلف الحجب

اللوئوه السادسه فيما لو اعتاضت عن صداقها ثم طلقت
قبل الدخول

لو انها اعتاضت عن المهر بزائد او دون ذلك القدر
فطلقت قبل الدخول رجعا بنصف ما سمي لها فاسترجعا

اللوثة السابعة فيما لو وهبت النصف المشاع من صداقها
زوجها ثم طلقت منه

لو وهبته نصف مهرها على	اشاعة حيث بها لن يدخلها
فطلقت كان له الباقي واذا	عين ذا فنصفه عيناً اخذ
ومثل نصف ماله قد وهبت	او قيمة المثل التي ترتبت
كذلك ان اصدقها عشرين	فمات واحد من الاثنين
او انها باعته نصف الباقي	ونصف ما مات لذى الطلاق

اللوثة الثامنة في جواز امتناعها حتى تقبض صداقها

يجوز الامتناع حتى تقبضا	قبل الدخول مهرها المفترضا
ولا يجوز قبل اتيان الاجل	لمهرها كذا اذا بها دخل

اللوثة التاسعة في استقرار المهر في مال الصغير ذى الفناء
ان زوجه ابوه ولاية

ابو الصغير ذى الفناء ان عقد	له استقرار المهر في مال الولد
وحينما كان ابنه ذا ترب	يثبت ذاك المهر في مال الاب
وحينما طلقها بعد الرشد	قبل الدخول ما يعاد للولد

اللوثة العاشرة في حكم اختلاف الزوجين في ذكر الصداق

لو ان في ذكر الصداق اختلفا	من كان منكراً لذلك حلفا
----------------------------	-------------------------

وانها تخالف في القدر قدم قول الزوج في ذا المهر
 كذلك في الجماع حيث انكرا كذا مع الخلوة حيث اشتهرا
 وحيث في دفع الصداق اختلفا قدم قولها لاصل صرفا

الفريضة السابعة في العيوب والتدليس من جانب الزوجين

ان امرء حاز جنونا او خصا او عتناً في عقده او برصا
 او حاز جيباً او جذاماً او وجا ففسخه لمن بها تزوجا
 ولم يكن بين الجنون مطبقاً وغيره فرق على ما حققا
 كذا اذا ما كان قبل عقده او بعد قبل الوطى او من بعده
 نعم اذا الجنون بعده حصل بحيث اوقات صلوته عقل
 فلتصبر الزوجة فيما ابتليت وتشكر الله على ما اوليت
 وسل الاثنيين في الخصا اشترط وان على سواء في الوطى فرط
 والشرط في العنين عجز الذكور عن وطئها من قبل او دبر
 ووطئ غيرها كذا ورفعها قصتها لمن هداها شرهما
 اليه ثم حكمه بالنظره حولا والا لم تكن مخبره
 وشرط من جب ولاقى القشفه ان لا يتم منه قدر الحشفه
 وليس فرق في الخصاء والوجا والجب والعنة اذ تزوجا
 يكن قبل العقد او يلحقه يحصلان بعد الوطى او يسبقنه
 والشرط في المجنوم والابرص ان يظهر آثارهما على البدن
 وذلك راجع الى الطبيب الحاذق الموثق المصيب

وليس في هذين ان تجردا
وان يكن ختي حيث اشكلا
وجبها قد كان غير مشكل
لن يثبت الفسخ بذاك ابدأ
بعد انعقاد العقد فسخ ابدأ
تزوجيه من دون فسخ بطلا
فهو كقرب زائد في الرجل
ومن يقل بالفسخ فيه فندا

في ذكر عيوب المرأة

ان العيوب في النساء المجوزة
عيب جنون او عمى او برص
او عيب اقضا او جذام او عفل
لن يفسخ الزوج عليها عقده
وان يكن ذا العيب قبل العقد
لكن في الجنون حكمها كما
وذو عيب العيب لن يخيرا
والفسخ ليس بالطلاق ان وجد
وقول من قد انكر العيب غدا
وجبها قد ثبت الفسخ فلا
الا لدى الغنة والخصاء
فعند هذه عليه يستقر
وجبها قد حصل الدخول
نعم مع التديس يرجع الرجل
للفسخ تامة غدت بمجه
او قرن او رتق مرصص
او عيب اقواد فان بها دخل
كذا اذا ما قد حدثن بعده
فالفسخ جائز له من بعد
في حكم ذى الجنون قد تقدم
الا على الفور اذا ما ظهر
وليس مورداً لما في ذا ورد
مقدماً ان شاهداً فقدما
مهرها حيث بها لن يدخل
كذلك عند الحب والوجاء
الحلوة خلا بها نصف المهر
عليه كل مهرها محمول
به على ذيه وان بها دخل

فيغرم المهر له من دلسه	وان تكن له هي المدلسه
ان يتزوج حرة مسامه	يكن له الفسخ اذا بان امره
والعكس مثله فحيثما ظهر	فالامر قبل الوطى بسقط المهر
كذا اذا بنت مهيرة شرط	كمكسه جرى على ذلك النقط
لمكن اذا الزوج بها قد دخلا	عليه مهرها تماماً جملاً
وانما الزوج مع التدليس في	انصرام من دلس فيها يكتفي

الفريدة الثامنة في القسم والنذور واحكامها

لها مع الدوام ربع الاربعه	من الياالي قسمة موزعه
وانه حيث اتم اربعاً	لم يبق فاضل له اذ جما
وليس فرق بين فحن او مخصى	او حر او عبد كذا ذي برص
وغيرهم وهي لها ان يستقر	عذب فموزعاً وفي حال السفر
وانما وجوبها في الليل لا	في اليوم اذ ذال المعاش جملاً
وان ذال الوجوب حتماً ينعكس	في نحر من في الليل شغله الحرس
وان تكن مسلمة وهي امه	قسمة لها النصف لها محتمة
ونحو هذه المكتاتبة اذ	انكون حرة لها النصف نقد
وان هذه اذا كانت امه	قسمة لها الربع لها مسلمة
فلياسة حيث بذل لها تقهر	من الياالي وهي ستة عشر
وليس قسمة لمن ان تباعا	تسبع بينين لانساء مبلعا
ولم تكن تلك على ما حقتا	لامرئ ذوات جنون اطبقا

هذا اذا خاف اذاها فاذا
 ويقدم الولي بالجنون ان
 والبكر عندما بها الزوج دخل
 وبالثلاث الثيب اختصت بلا
 وليس للزوجة حق ان تهب
 الا اذا ما رضى الزوج بذات
 من قبل ان يتم المبيت لا
 وحيث في اثناهما قد عدت
 وحيثما الزوج بذات لم يعلم
 وقيل الاعتياض عنها لا يصح
 ومن يحرم اخذها منه العوض
 ولم يحز للزوج ان يزور في
 وانها ان دفعت الجاهل ان
 وحيثما استوعبها بمرضها
 وفي المبيت تجب المضاجعة
 وان يجرى في القسم حيث قسمها

لم يخشها وجوبها قد نفذ
 طاف به على النساء كما زكن
 تختص في سبع ليال تتصل
 فصل وفيهن الولاء جملا
 ليلاتها ضررها حيث تحب
 وبعد ذاك لها الرجوع نفذا
 من بعده اذ حقهما تحولا
 بقية الليل لها تحولات
 فقدم المبيت ذاك لم يأثم
 بالمال والصلح على ذلك اصح
 يقل عليها رده له افترض
 ليلتها الضررة ان لم تدفع
 يودها مراعى نشر السنن
 ضررها عليه يلزم القضاء
 عليه حيث القسم لا المواقعة
 ما بينهما فالقضاء لزم

القول في النشوز واحكامه

ان النشوز هاهنا ارتقاعها
 عن ممة للزوج وامتناعها
 فحيث منها ظهرت امارته
 لزوجها وصرحنا اشارته

بان يرى التقطيب في جبينها	او حالة خشنة اء بعد لينها
وعظها بدون هجر عليها	تظهر اعذارا تيسح فعلها
فان ابت لها قفاه حولا	في ضجع كليهما قد شملا
وحيث لم ترجع بذلك اعتزل	عنها لعلها بذاك تعتدل
ولا يجوز ضربها الا اذا	ما امتعت عنه اذن يجوز فا
مقتصراً فيه على ما يصلح	يحيث لا يدمى ولا يبرح
وان ابى عن الحقوق الواجبه	لها عليه قلها المطالبه
كذا على الحاكم ان يلزمه	بها وان دعا ان يؤلمه
وان غدت ببعضها مسامحه	له استمالة لكانت راجحه
حينئذ حمل له تبؤله	حيث غدت بذاك استماليه

القول في الشقاق واحكامه

وان يكن بينهما الشقاق قر	بحيث يخشى اليمين او ذايستمر
فليبعث الحاكم من اهلها	شخصين كاملين في عدلها
اي حكماً من اهلها وحكماً	من اهلها كي يعلما حالها
وجاز من غيرهما ان عدما	اهلها فالتصد يأتى منهما
والبعث ذاليس بتوكيل هنا	بل هو تحكيم كما تينها
فانها قد درايا الصلاح في	جمعهما اختير بلا توقف
وان على التفريق ثم حكماً	فلا يصح دون اذن منهما

فحيث منه في الفراق وكذا في البذل منها الاذن لاح نفذا
وكليا قد شرطاه لزما ان كان سائغاً كما قد علما

هنا أوأوتان الاولى في الاولاد

ياحق بالزوج الذي يمتد	نكاحه على الدوام الولد
وشرطه ان لا يقل ما مضى	من وطئها عن نصف عام تقضى
ولم يجاوز منتهى ما عينا	لجملها وذلك حول عندنا
هذا اذا مارج لروح الجسد	وتم للغاية خلقة الولد
اما الذي تسقطه المرأة في	الحاقه معتاد مثله اقضى
من امرها واشهر من ازمته	تقل بكمهن عن نصف سنه
ولوزنت بفاجر بها فجر	لزوجها البذر وللزاني الحجر
ولا يجوز نفيه ذا حينئذ	ولونفى بلا لعان مانفذ
وفي دخوله اذا ما اختلفا	اوفي ولادة الوليد حافا
وان عليه وعابها اتفقا	تخاف في المدة حيث افترقا
وبذر من قد ملكت او تمتعت	كبذرهما حيث الشروط اجتمعت
ولونفاه ظاهر أعنه انتفى	بلا لعان فيهما حيث انفى
وان بذاك ارتكب الحرما	اذ خاف الشارع فيما حكما
فان يعد ببذره معترفا	صح وعاد من نفاه اذ نفى
ولا يجوز نفى ذلك مطلقا	لعزله عن امه محقة قضا
وولد الشبهة بالواطى التحق	مع اشتراط ما بيانه سبق

وعدم الحضور من زوج دخل
 وواجب على النساء استيلادهما
 ومثلها الزوج فان تعذروا
 ويستحب غسل من تولدا
 وانما الاذان والاقامة
 بتربة الحنين تحنيك الولد
 كذلك في ماء الفرات فاذا
 وحيث غير ما لح لم يحصل
 وان يسمى الذي قد ولدا
 واصدق الاسماء ما قد اشتمل
 وافضل الاسماء ما قد اغتدى
 كذا علياً وكذا الانيسا
 وان يكنى الذي تولدا
 وانما جاز من الانقلاب ما
 والجمع بين الاسم والكنية قد
 فمن يكن محمداً قد سميا
 كذا ابي عيسى كذا ابي الحكم
 وانما يكره حيث علم
 حكيماً او خالداً او ضراراً او
 بها وان كان اللحق اذ حصل
 كفاية كذلك استبدادها
 فالله يحرم الجواز يحصر
 في ساعة بها الجنين ولدا
 في اذنيه استلزام اعتصامه
 قد استحب اذ به النقص ورد
 عسر ذا فاء عذب غير ذا
 خلطه بالتمر او بالمسك
 الى مضي سبعة محمداً
 على العبودية لله الاجل
 محمداً منار طالبي الهدى
 عليهم السلام بعد الاوصيا
 مخافة النبز لكيلا يستندا
 اشعر بالمدح ولاح علم
 يكره في بعض موارد يرد
 ذا بابي القاسم ان يكنيا
 كذا ابي المالك من نهي علم
 بان يسمى الوليد حكماً
 حارثاً او مالكا اذ غنم نوا

القول في احكام الاولاد وهي امور منها هذه

في السابع الحثان والخلق يسن
 وثقب اذنه من الاسفل اذ
 وللصبي يكره القنازع
 وواجب على الصبي ان بلغا
 وهو من السنين خمس عشرة
 ويستحب للنسا الحفص وان
 وحيثا يعق شاة مجزیه
 ويستحب كونها مساويه
 كذا الدماء عند ذبحها بما
 كذا سؤال الله ان يجعلها
 اذكي قبول لحمها بلحمه
 وليس تكفي بازائها الصدقه
 والرابع منها هو حق القابله
 وحيث لم تكن تصدقت به
 وحيث لم يعق عنه فرحق
 عن نفسه كذا اذا ماشك في
 وان يميت قبل الزوال الولد
 وبعده ان مات ذلك الولد
 كذا حقيقة بها الطفل اذ من
 تكون يعني العكس في اليسرى نفذ
 حيث نهى عنها النبي الشارع
 عمراً يكون للرجال مبلغا
 ختانه لعلة مشتهره
 بلفن اذ ذا سنة من السنن
 جامعة فيها شروط الاضحية
 له وان خالفها فكافيه
 حوته اخبار خيار العلماء
 فديته فضلاً وان يقبلها
 وجلدها بجلوده وعظامها بعظامه
 بما غدت قيمتها محققه
 او ثلثها حصه افضل كماله
 والدقة المولود دون ابيه
 بلوغه له استحباب ان يعق
 وقوعها استحبابها له اقتنى
 من يومه السابع ذا لا يرد
 لم يسقط استحبابها لما ورد

لوالدين والعيال مطلقا يكره منها الاكل حيث حقه
 كذلك كسر عظمها بل تقطيع عضواً فعضواً ثم كلا تطبخ
 ويستحب دعوة الاخوان في اطامهما وعشرة بها اكتفى
 وطبخها طبخاً بملح وبما وان اضاف فلها الفضل انتهى

ومنها الرضاع

وما على ام الصبي وجبا من الرضاع هو ارضاع اللبا
 حينئذ ذلك عليها لم يجب تبرعاً منها بل انه وجب
 باجرة على ابي الصبي ان لم يكن الصبي ذا مال زكن
 نعم لها استحب ان ترضعه الى زمان حق ان تمنعه
 والاجر ما قلناه لكن حينما قد اعسرا فهو عليها انحما
 وحينما استاجرها لبرها يلزمها ارضاعه من درها
 وحيث لم يخصها بذكرها بنفسها جاز كذا بغيرها
 وانما اولى اذا لم تمتنع عن اجرة بها سواها تقنع
 وان تزد عن غيرها في الطالب جاز انتزاع الطفل منها للاب
 وبعد تسليم الرضيع لاتي تبرعت بالاجر او اقلت
 وجاز للمالك اجبار الامه له على ارضاع من قد سلمه

ومنها الحضانه

والام في حضانه الطفل احق في مدة الرضاع كيفما اتفق
 هذا اذا ما هي كانت مسلمه كالة العقل ولم تكن امه

او انها كزوجها في الرق	او مثله في كفره بالحق
وحيثما تفصل حضن الاثني	كان لامها كحضن الحثي
سبع سنين واذا كان ذكر	فالاب اولى وبذا القول اشهر
وانها اولى من الوصى ان	مات اب الطفل بذاك المحتضن
وحيث ماتا فالذي احق به	من كان جده وكان لابه
وحيثما قد مات ذا فالاقرب	من اقرباء الطفل ثم الاقرب
وان تزوجت بمسير ايه	وكان موجوداً غدا اولى به
وحيثما طلقها غير الاب	مات لها فوراً حضانة الصبي
وانما تسقط عنه اذ رشده	مستقبلاً حيلته نيل الاشد

اللائحة الثالثة في النفقات واسبابها

النفقات قد غدت اسبابها	ثلاثة منشورة ابوابها
فهاؤم اقرا وابها الزوجية	والملك والقرباة والبعضية
وانها في المعقود دائماً تجب	بشرط ان تمكنه كما يجب
في كل وقت ساغ الاستمتاع في	خلاله كذلك اي موقف
ولم تجب عليه تلك النفقة	لزوجة صغيرة محققة
ولا لزوجة تكون حائره	عصيان امره فتغدو ناشره
ولان تسكت بعد العقد ما	لم تعرض التمكن فيما علما
وواجب عليه ان يقرم في	جميع ما تحتاجه وتكتفي
به من الكسوة ما يلزمها	كذا من الطعام ما يطعمها

كذا الشراب وكذلك الأدم
 والة التدهين والتنظيف من
 تابعة عادة أمثال لها
 بل إنما المرجع في الإطعام ما
 وإن تمكن في بيتها ذات خدم
 وإن تمرضت كذلك قد وجب
 والجنس في جميع مامر اعتبر
 وجاز أن تمنع غير بعلمها
 وواجب في القركون الكسوة
 وإن تمكن في موضع فيه الفرا
 وجوب بذلها وفي الجنس اعتبر
 كذا تعدد الأحياف في الشتاء
 وإنما البسمة التجميل
 بمقتضى العادة في أمثالها
 وإنها من إندما بها دخل
 بمقتضى العادة فالمطالبة
 في الأكل إذ بذلك نالت الفرض
 كذلك الأسكان هكذا الخدم
 دهن ومشط ثم صابون الفرج
 من موطن لها يجوز أهلها
 يسند من خلتها ما لزمها
 فإذا على الزوج لها قد انجتم
 عليه نصب خادم يقضى الأرب
 معتاد أمثال لها حيث تقر
 من اشتراك المالك في عملها
 بالقطن أو يشبهه محشوه
 تنادى لانساً على الزوج جرى
 معتاد مثلها بذلك المستقر
 حيث له احتاجت عليه ثبثا
 زيدت لمن بها ذوى أهل
 من بلدة بها وطبق حالها
 لو اغتمت تأكل معه ما أكل
 ليست لها بمدة المصاحبة
 وغير ذا ليس عليه مفترض

القول في نفقة القرابة البعضية

قد وجبت على الابن النفقة فصاعداً ما ارتقيا بحقوقه

كذا على الاولاد حيث اسروا
 وهي على باقي الاقارب اغتدت
 وهي على فقيرهم لم تحب
 وان غدا ذا فاسقاً او كافراً
 والشرط في الوجوب فضل بلغته
 وانما الواجب منها ما كفي
 من الطعام والكسا والسكن
 وان من عليه الاتفاق يجب
 والزوج للزوجة يقضى النفقة
 ولا عليه الاقارب القضا
 نعم اذا بأذنه استدان ذا
 والاب في انفاقه على الولد
 او كان ميسراً على الجد استقر
 وحيثما قد عدوا او اعسر
 ثم على والدهما والوالد
 وانما الاقرب منه الاقرب

فذازلا وجوبها مقرر
 مندوبة وفي الوريث اكدت
 الامع المعجز عن التكسب
 حيث يسان دمه بلا مصرا
 عن قوته التام وقوت زوجته
 قريبه الفقير منها مصرفا
 بمقتضى مكانه والزم من
 اعفاه لمن يسهله استحب
 في عوض استمتاعه بحقه
 وان على تقديرها القاضي قضى
 او امر المنفق ذا قد نفذا
 مقدم وحيثما عنه فقد
 فصاعداً وهكذا هيلى جر
 فهو على الام له يقرر
 على السوا فصاعداً وصاعداً
 مقدم وهو عليه يجب

القول في ترتيب النفق عليهم

الابوان وكذا الولد معا
 وانهم اقدم من ابائهم
 في رتبة الاتفاق حيث اجتمعوا
 كما تقدموا على ابنائهم

وكل رتبة دنت في الطبقة الاولى من التي نأت بالنفقة
 هذا مع القصور اما في السعة وسع من الله فيه وسعه
 وان يكن للمأجر ابن واب مقتدرين بالسوا ذا يجب
 ويحجب الحاكم من عنه امتنع وان يكن مال بها يختص ببيع

القول في نفقة الملاك

قد وجبت على الرقيق النفقة
 كذا على البهيمة التي غدت
 وحيث للرقيق كسب جاز ان
 كفاهم لكل ما احتاجوا له
 وصرح الجنس لهم في ذلكا
 وهو على الاتفاق اذ في بيعه
 وليس فرق في الرقيق بين من
 وغيرهم ومثلهم ام اولد
 كذا على بهيمة قد ملكت
 وان ابى من ان يكون منفقا
 او ان يبيع تلك او يذبحها
 وحيث انها اغتدت ذات ولد
 يكفيه ذا وان بغيره اكتفى
 من عليهم يده منطبقه
 مملوكة وهي اليه اسندت
 يحيلهم اليه مسؤولاهم فان
 كفى وان لم يكفهم اكفه
 معتاد عبد من يضاها المالك
 يجبر حيث اصحا في وسعه
 دبر او كوتب او اصبحت
 حيث مناط الحكم فيهم اتحد
 وارهي اجتزت برعي تركت
 اجبره الحاكم حتى ينفقا
 حيث اقتضى العادة فيها ذبحها
 ارضع من حليب امه لحد
 حيثما وجوبه غلبه انتفى

كتاب الفراق وهو مشتمل على فصوص الفص الاول

في حده

ان الفراق ما غدا مفرقا زوجية الزوجين افظاً مطلقاً
عن عوض يكون او غير عوض او غيره حيث به الحل انقراض

الفص الثاني في الطلاق الذي هو واحد اقسامه

وذكر حده وذكر ما يناسبه

ازالة النكاح من دون ازا	بلفظ طالق طلاق جوزاً
وانما اركانه قد اغتدت	اربعة لا غير حيث عدت
الصيغة المطلق المطلقه	كذلك الاشهاد عند التفريقه
فاللفظ (انت) اذ غدا يفارق	(او زوجتي او ان هندا طالق)
وغير كاف فيه لفظ غير ذا	فان يقل سواء ذا لي ينفذا
كان يقول هذه طلاق	او ينسأ السراح والفراق
او هي لي من المطلقات	او اتني طلقها بالذات
او ان هذه غدت مطلقه	او انها خلية محققه
او غيرها من الكنايات التي	بها عناء اذ بها لم يثبت
وشروطه القدرة في العبارة	لذا طلاق الاخرس الاشاره
وتلك القاء قناع حرسه	على ام رأسها بطيب نفسه
ولم يقع ذلك بكتب من حضر	او غاب في اشهر قول معتبر

وذلك بالتخير فيه لا يصح
ولا معلقاً على شرط ولا
وان يكن تفسيره بزيادة
واعتبر البلوغ في المطلق
عن الصبي وعن السكران لا
فان يكن متصلاً ومطابقاً
والاختيار هكذا فيه اعتبر
والقصد هكذا فلا عبرة في
ولا بقول نائم ومن غلط
وجاز ان يوكل الزوجة في
واعتبرت زوجية المطلقة
على نكاح صح منه لم يصح
واعتبر الطهر من الحيض كذا
ما حضر الزوج وذلك داخل
وانما تعيينها قد لزم
افظاً ونية لندى اشكالا

حيث له اختار على القول الاصح
وصف وان على الوقوع اشتعلا
من واحد لم يك غير واحد
والعقل ولو لم يطلق
عن ذي جنون بالبلوغ اتصال
وليه مع الصلاح طلقاً
فلم يقع طلاق مكره جبر
عبارة السامى الذى لم يعرف
ادنى الجميع قصد ذلك اشترط
طلاق من يسرحها وذا اقضى
كذا الدوام فاذا ما علقه
(كانت طالق اذا النكاح صح)
من النفس في طلاقها اذا
وتلك مدخول بها وحائل
فيه على الاقوى فحيث ابهما
تصحيحه بما رآه الفضلا

الفصل الثالث في الاقسام المحرمة والمنكروية

والواجبة والسنة من الفراق

طلاق ذات حيض وانفس - حرم من دون مزيل الياس

ردا اذا ما غاب اولن يدخلا
 كذا طلاقها بظاهر هو قد
 والثان والثالث من ذلك اذا
 وانما المكروه منه ما بدا
 ومنه واجب وذا ما خيرا
 وانما السنة منه ما غدا
 واليأس من جمعهما والتصفية
 وانما السني بالمعنى الاعم
 وانه باين او رجعتى او
 فالباين التى بها لم تدخل
 اصغر او من غدت مختلفه
 حيثها فى البذل لن تراجعا
 كذا التى قد أصبحت مطلقه
 وانما الرجعى منه ما غدا
 وانما الطلاق لامة ما
 من الشروط ثم بعد راجعا
 ثم غدا مطلقاً لهما لدى
 وهذه اى ذات هذى الواقعة
 وما عداه تحريم المطلقه
 وبعد طلقين ان تكن اى

بها او ان حماها فتمت جللا
 جامعهما فيه محرماً ورد
 لم يسبقا برجمة فهكذا
 مع التيمم الخلق حيث اتحدوا
 من بعد الايلا او ظهور ظهورا
 مع الشقاق اذ بدا بمددا
 والخوف من ان يقع فى المنصبه
 هو الفراق الجائر الذى علم
 طلاق عدة كما ابكى حكموا
 وثانها اليأس او ذات ولى
 او أصبحت ذات مبارات معه
 وصار ذا الرجعى مهمار جمعا
 ثلاثة قد أصبحت محققه
 فيه الرجوع حقه المهدا
 طلقها على الذى قد علما
 تلك لدى عدتها فجاءها
 طهر به لم يدين منها ابدا
 تأبدت حرمتها فى اتاسعه
 اذ طأقت ثلاثة محققه
 تعد على الزوج لهما محرمة

بلا محال فحيثما دخلت
 وافضل من الفراق ما يطلق
 عنها مدى العدة حتى تخرجها
 وانه السني بالمعنى الاخص
 وقد حكى بعض من الاصحاب
 لم يك محتاجاً الى محال
 وجاز للمحامل ان تطلقها
 وذا على الاقوى وذا للامه
 وحيث لم يطقاً فسنياً وقع
 والطلاق لذوى تكرارها
 وان يطلق بطلاق زائد
 فالاقرب الوقوع ان تحللا
 وانه بالشك فيه لم يقع
 والمرضى في طلاقه حمل
 توارثا في العدة الرجعية
 وان تبين عنه ترثه دونه
 وشمها الرجعي ما لم ينقض
 حيث بغير الزوج لم تزوجا
 وانما الرجعة بالقول تصح
 والفعل مثل القول كالتقيل
 عنه من طلقها قد خللت
 على الشروط بعد اذا يفرق
 عنها فان شاء بها تزوجا
 حيث نقضها بهذا الفرض خص
 بان اذا الفراق في ذا الباب
 بعد الثلاث واحتياجه جلي
 ولو مرارا مر ذلك مطلقا
 ان عاد واطنأ اليها في المدة
 على الاعم والاخص ان يقع
 فتريقها اولى على اطهارها
 عن واحد اثناء طهر واحد
 بينهما الرجوع حيث حصل
 والاحسن اتباع منهج الورع
 كراهة لانتهى فهو ان فعل
 اذ لم تبين علاقة الزوجية
 لسنة والزوج بمنهونه
 حول من الطلاق من ذى المرض
 اوفى شفائه ينال الفرجا
 مثل (رجعت وارتجعت) اذ صرح
 والامس بالشهوة والدخول

وان يكن منه الطلاق قد وقع	وبعد ذلك انكره فقد رجع
وان يراجع زوجته الذمية	جاز له في العدة الرجعية
وكان انكارها الدخولا	بعد الطلاق ان حلفا مقبولا
ورجعة الاخرس بالاشارة	واخذة القناع لا العبارة
والقول مقبول من المطلقة	على انقضاء عدتها المحققة
مع انقضاء مدة فيها احتمل	خلاصها وتلك لم تكن اقل
من ستة وعشرين يوما	ولحظتين دفتين يوما
والحظاة الاخيرة التي بدت	دائ على الخروج لاجزاء اغدت
وظاهر الاخبار ان لا يقبل	منها سوى المعتاد اذ يحتمل
الا لدى شهادة من اربعة	من نسوة على امرها مطلعة

الفصل الرابع في العدة

لاعدة على التي لا تدخل	بها ولا وفاة تلك تجعل
اربعة من اشهر وعشرة	من انهر حرة او محررة
وتصفها لامرئة كانت امه	تكون متعة له ام دائمة
موطوءة ام غيرها كغيره	ياثمة تكون ام صغيره
وعند باقي موجبات الفرقه	حيث قضى الدخول منها حقه
وحيضها استقام تغدو العدة	اطهارها الثلاثة المبيدده
والمرجع التيزان لم يستقم	ذا ثم عادة التي لها رحم
ومن بسن من تحيض وهي لا	تحيض فالذي عليها جعلها

عدها ثلاثة من اشهر	وتكمل المدة في المنكسر
والامة اغتدت عليها المدة	طهرين اولصفاً لتلك المدة
وحينما الحرة قد رأت دما	فإذا لذي مدتها او توأما
انتظرت اقرانها ان انقضت	من قبل اقصى الحمل فهي قد مضت
وحيث لا تربصت حولاً فان	نذى وضعت او تمت عنه تبين
وحيث لا اعتدت بربعه اذا	ذاك انقضى ما لم تتم قبل ذا
وعدة الحامل وضع حملها	ما لم تكن لاجل موت بعلها
وان تمكن لفا فابعد الاجل	من وضعها ومن زمان لا يقل
من اشهر اربعة معتبره	تبعها الايام وهي عشره

القول في الحداد

ان الحداد للنساء قد فرضا	في عدة الزوج اذا الزوج قضى
وذلك ترك مقتضى التزيين	من لبس او من طيب او تدهين
وترك الاكتحال بالسواد ما	لم يورث الضرر لها ان عدما
اكذلك المصاب بالسواد	للحاجبين مقتضى المعتاد
وكل ما يعسد زينته حرم	من لبس اولون لدى عرف الحرم
وان ذاك اختص بالحرائر	كما اتى عن الامام الباقر
في الخبر الصحيح والقول اشهر	بأن ذا ايضاً على الاما قر
وزوجة المفقود حيث ما جهل	تربصت اذ منفق لها حصل
وحيث لم يحصل لها ان صبرت	لا شك في حسن الذي قد اظهرت

وان غدت رافعة لاسرها عليه ان يطلبه في اربع
بعدها نقضها ورجعة الرسل وبعد اذا عدتها المشتهرة
وبعدها تبسح للازواج وان لدى العدة جاء بعلمها
وحيث لا يحجب في العدة لا وليس فرق ان تكن تزوجت
وواجب على الامام الفقيه في مدة الصبر اذا ترفعت
من مال زوجها وحيث لم يكن والامة التي غدت محرره
تكمل كالحررة تلك العدة وانما العدة في النسيه
وذا على المشهور في الطلاق وتبسح الحررة ام لولد
وحيثما قد اعتق المولى الامة وان الاستبراء على تلك يجب
بحيضة حيث تفيد العلم اذا لا تحيض وهي في سن التي
للحاكم الشرعي في مقرها من حجب وحيث لم يطلع
طلق اذا الحاكم زوجة الرجل هي التي لموته مقرره
تختار اى طالب الزواج يكن بها املك وهو فحلها
حق له فيها وعنهما انفصلا اولافعه بالطلاق اخرجت
طول زمان لم تكن مطلقه ومدة البحث اذا ما رفعت
من بيت مال المسلمين فليكن قبل انقضاء عدتها المقرره
اذ لا تكون باناً متسده كمدة الحررة بالسوية
وغيره من موجب الفراق لموت زوج او وفات سيد
عدتها ثلاثة محتمه ان نفقت بالملك او غير سبب
او خمسة واربعين يوما تحيض ثم بعد تلك حلت

الفصل الخامس وجوب النفقة على الزوجة المفارقة في عدتها

ان على الزوج وجوب النفقة
وهي لدى عدتها الرجعية
ولم يجز فيها بالاتفاق
ثم كما بقاها فيه ان حتم
الا لحسد اقتضاه البينة
او غيرها او اغتدت لبعولها
وهي مع الاول ردت عجلا
بل تسكن غيره الى انقضا
وانها اثناء عدة الامه
وذا اذا في لياها المولى لها
وحيث لا يرسلها عنه وجب
ولم يكن لبث من مطلقة
وان تكن حاملة فهي لها
وان غدا مسكنها مضمنا
او ان عهد حقه فيه انقضى
وان يموت فخار ذاك الورثا
حيث تكون حاملا وقلنا
وحيث لا تجوز تلك القسمة

حق على زوجته المطلقة
ثابتة لعلقة الزوجية
خروجها من منزل الطلاق
اخراجها منه عليه قد حرم
حيث اتت فاحشة مینه
مؤذية بقولها او فعلها
وحيث لم تنب مع الثاني فلا
عدتها حيث يكون مرتضى
رجعية تغدوا لها محتمه
كذلك في نهارها ارسلها
ما كان قبل ذا عليه قد وجب
حائلة وجوب تلك النفقة
الى زمان فيه تاتي حملها
او من اعاد به قد رجعا
اسكنها بيتا يكون مرتضى
لم تجز القسمة فيما ورثا
حينئذ لها يكون مسكني
وكل وارث يحوز سهمه

وزوجة الحاضر من حين السبب منه عليه الاعتداد قد وجب
 وزوجة الغائب في الوفاة من حين بلوغها لها ذاك زكن
 وفي الطلاق ذا غدا من حينه لامن زمان جاء في تبينه

الفصل السادس في حد الخلع واحكامه

الخلع بت للنكاح او جمل صيغته (خامتك) او (فلانة
 او هي . انت . هذه . مختلفة)
 على سبيل الفور وهو الاقوى
 وكلما صح ازاء البضع
 وحيث ليس في الفدا تحديد
 وصح بذاتها من الوكيل
 كذلك ممن يضمن الفدية في
 والاقرب المنع اذا تبرعا
 وحيث ان العوض الذي عرف
 تضمنه قيمة او مثلا كما
 ولم يقع ذا باطلاً للاصل
 وصح بذل امة قد اذا
 كمية الفدا لها تعينت
 وحيث لم ياذن يصح خلعها
 ازاء ما تبذله من البذل
 على كذا) فهي بذل مبانه
 وبالطلاق اشترطوا ان يتبعه
 وانه للفضل قطعاً احوى
 يصح ذاك فدية في الخلع
 يأخذ منها كل ما يريد
 كما يصح ذا من الاصل
 ذمتها باذنها وذا ائتمنى
 من غيرها به وذا لن يقما
 من قبل قبضه لذلك قد تلف
 لو بان حق غيرها ذا حتما
 ولا نجيار بضمان المثل
 سيدها لها فحيث عينا
 وحيث لا فخر مثل عينت
 وبعد عتقها به يتبعها

ومن غدت مشروطة مكاتبه	للحكمم للقرن غدت مصاحبه
ومن يكن مطلقة فالمولى	لم يعترض فيها عليها اصلا
وان يصح خلعها الا اذا	عقوب كرهها بدا لا قبل ذا
فان يطلقها بلا كره جعل	ذلك رجعياً وبذلها بطل
وحينما اكرهها في البذل لا	يمسكه بل الحرام قد لا
حينئذ طلاقها قد اغتدى	من ذاك رجعياً لبطلان الفدا
نعم اذا زنت جواز عضائها	مسلم لتفتدى من بعائها
وحينما قد تم خلعها فلا	رجعة للزوج لبذل قبل لا
في عدة الزوجة لكن لها	رجوعها فيها التعليل بذلها
فحينما قد رجعت الى الفدا	يصير رجعياً وحكمه بدا
وانه ان شأها فليرجع	اذ مانع كاختها لم يمنع
ولو تنازعا على القدر كذا	في الجنس فاليمين منها نفذا
كذا لدى ارادة الجنس الذي	لم يذكراه حلفها فيه احتذى
كذا اذا قال (خلعتك على	القب على ذمتك) قد جعلها
وتلك قالت (بل على الذمة من	زيد) يمينها على الاقوى حسن

الفصل السابع في المباشرة

ان المباشرة اذا ما فصلت	كالخلع في كل الشروط جعلت
لكن كره الجانبين لزما	فيها وفي ذا الخلع ذا لن يلزما
فلا يجوز اخذ ما زاد على	صداقها الذي لها قد جعلها

وبالطلاق لازم اتباعها وان تقل لم ينفه احتلاؤها
وفيهما حتماً بالاتفاق قد لزمت شرائط الطلاق

الفصل الثامن في الظهار واحكامه

ان الظهار هو تشبيه الرجل
بظهر محرم من المحارم
وهو محرم وان ترتبت
وافظه (انت كظهر امي)
او غيرها من المحارم الاخر
وغير لفظ الظاهر لم يعتبر
كذلك لا اعتبار في التشبيه
او ظهر من منه غدت مظاهره
او ظهر اجنبية مطلقه
وهو اذا كان منجزا وقع
وقيل اذا على الشرط جمل
والاقرب الصحة ان وقته
وها هنا قد شرطوا الحضورا
كذا خلوها من الحيض كما
كذا وقوعه بظهر لم يقع
كذلك كون ذى الظهار كاملاً
من بضعها باى وجه استحفل
في نسب او برضاع حارم
عليه احكام له قد رتب
او هذه ارجى باصل الاسم
من نسب او غيره كما اشهر
فيه كنجس او كراس الاظفر
بظهر جد او قفا ابيه
او ظهر من حرمة المصاهرة
دائمة الحرمة او معلقه
وان على الوصف تعلق امتنع
صح وذا القول قوياً قد قبل
في اجل لها ابان وقته
من عاقلين يسمعان الزورا
خلوها من النفاس لزما
منه جماع فيه لوبها اجتمع
وقاصداً في فعله لا غافلاً

وذلك ممن لن يكن بمسلم لم
 والاقرب الصحة حينما ورد
 كذا بملك غيره من الاما
 واشترط البعض الدخول للخبر
 والاقرب الصحة بالرقاء
 وبالريضة التي لا يدخل
 وان يرد بها الدخول كفرا
 كفارة اخرى له تقررت
 فالست منها وجبت للخامس
 وهكذا ما دونها وفوقها
 وان يطلقها ففات العدة
 كذا اذا ظاهر ذا من الامه
 وواجب تقديمه الكفاره
 وان يماطل رافعت ذاك الى
 ربما من الحول فحيث كفرا
 فهو والا فعليه ضيقا
 وحيثما اجباره قد لزم
 بل انه يختار ايا نساء
 وان كفارته مرتبه
 وعند مجزه فصومه لزم

صح ع-لى اصح قول فاء-لم
 في ملكه وان تكن ام ولد
 يصح ذا الظهار منه فاعلا
 فيه ولو جاء بها من الدبر
 كصحة الظهار بالقهرناه
 بها اذ اشتراط ذاك مشكل
 فان قضى من قبل منها الوطرا
 وكلما كرهه تكررت
 والسبع منها قررت للسادس
 فليعط في التكرار منها حقها
 من دون تكفير تحلل العقده
 ثم اشتراها لم تكن محتمة
 على ميسسها اذا ما اختاره
 حاكمها فنظرون الرجلان
 وفاء او طلق حيث خبرا
 حتى يكفرون او يطلقا
 فلا يعين فردا منهما
 طلقها ان شاء او لا فاء
 فالوا عليه عتق رقبه
 شهرين مع تشابع كما علم

وان عن الصوم كذا قد عجزا اطمام ستمين فقيراً جوزا

الفصل التاسع في حد الايلاء واحكامه

<p> واحد الايلا هو الغاء الرجل زيادة عن ثلث عام اذ غدا وهو بلا اسم الله ملفوظاً سقط فان يكن عن عجز لم يعرب ولم يفد فيه سوى التصريح (كادخل الفرج هذا الفرج) وان بلفظ وطى او جماع وان نواه ثم كفى (لا جمع في اشهر القوان والشيخ حكم ولم يعلق ذا على شرط ولا ولم يقع بجماله يمينا كذا اذا اقسم بالطلاق واشتروطo القصد الى المدلول وصح الايلاء من العبد كما وحيت ذا تم لها المرافعة عن وطئها انظر ثلث العام فان يلزم بعد تلك السدنة </p>	<p> باللف وطى زوجةها دخل لضرها او مطلقا او ابدا وعندنا بالعربي يشترط يجوز ذا بغير لفظ عربي ان شأنه بلفظه الصريح او لفظه المختص في ذا النهج اراده صريح بلا ابتناع مخدة رأسي ورأسك) امتنع ان وقوعه بذال القول انحتم وصف على اشهر قول نقلا وان نوى وقوعه يقينا او غيره كالحلف بالعتاق كالاختيار مثل رشد المولى صح من الذمى ذاك فاعلمنا فان بدت من زوجها الممانعة من قبل القاضي او الامام اجبر في طلاقها او الفقه </p>
--	--

وحيثما اجباره تعينا
 بل انه في واحد مردد
 وحيث آلى مثلاً طول السنه
 وهو مدافع عن التخيير
 وان تنازعا على انقضائها
 وانهما في وقت الايلا اختلفا
 وجاز من خصي او محبوب
 من وطأها ولو بقدر الحشفه
 وفئة الصحيح حيث قد قضى
 تأخيرها اظهر عزمه على
 وان يطأها بعد ذا الايلاء
 من قبل او في مدة التربص
 ومدة الايلاء بعد الواقعة
 وانما يزول حكمه اذا
 وان تبع للزوج ثم تعق
 ولم تجب كفارة مكرره
 اسس او اكيد او به قصد
 وفي الظهار الاقرب التكرار
 ولم تجب تلك اذا الواطئ سها

في واحد من ذين ان يعينا
 يحجر لا في واحد مقيد
 ثم انقضت مدتها المعينه
 قد بطلن الايلا بلا تكفير
 قدم قول مدعى بقائها
 من ادعى تأخير ذاك حلفا
 ان حاز ما يكفيه في المطلوب
 حيث به قدرمة منكشفه
 زمانه وما منع له اقتضى
 ذاك والاعتذار عن عجز جلا
 كفر حلفه على السواء
 او بعدها اذ ذاك لم يخصص
 تضرب من مبتدأ المرافعه
 منه طلاق بأن قد نفذ
 في حكمها كحكم من تطلق
 عليه لايمين حيث كرره
 تأكيده اذ وقت الايلاء اتحد
 اذ لم يكن تأكيذاً الا كثار
 او شبهة واقعها او سفها

وحكم الايلا عند شيخنا بطل	لكن اصاله البقاء تحتل
وحيثا الذمي والذمية	الى الامام رافعا القضية
خير بين الحكم ما بينهما	حكمه على الذي قد اسلمها
وبين حكمه على رجمهما	للاحكم الملى من شرعهما
وحديث آلى فأتى بالرد	عد زمانها له فى المدة
وذا على الاقوى لانه اقتدر	على ازالة الذى منه صدر
ثم هنا مسئلة التكفير	احدى ثلاث حسب التخيير
اعتاقه او يطعم عشرة	من فقرا الشريعة المطهرة
او يكسونهم ومهما عجزا	عنهم فصومه ثلاثا جوزا

الفصل العاشر فى حد اللعان واحكامه وتوابعه

ان الانسان شرعاً المباهله	بين مصاحبين بالمؤامله
لنفى بذركان او لدرك حد	بلفظه حضور حاكم شهد
وانه ذاسيين قد جعل	فالسبب الاول نسبة الرجل
زوجته العفيفة المدخولا	بها الى زنا غدا مفعولا
من قبل او دبر مع دعوى	رؤيته بالعين ذاك البلى
وقيل مع فقد حضور اليه	وحجة القول بذامينه
فلورماها وهى فملها الزنا	فلاله حد وان يلاعنا
كذا اذا ما حضرها الشهدا	حالك الزنا عنه هما قد فقدا
ولم يجز الا اذا تمثله	كامل داخلاً بجوف المكحلة

لا بالشياخ وازدياد الظن
 ثانيهما انكار من له ولد
 وان لعذر ساعة الوضع سكت
 وان لغير العذر عنه سكتا
 بحيث لم يسبق الاعتراف به
 بان يقول في جواب (باركا
 آمين) او (ان شاء ربي ذاك) لا
 وان يقيم بينة اذ قذف
 لكنه لا يثبت في عنه الولد
 وفي الملاعن الكمال يشترط
 وصح في الاخرس بالاشارة
 وواجب لذى الفراش مطلقا
 اذنى اختلال في شروط الحقت
 وفي سواء ذاعليه قد حرم
 او خالفت اياته اياته
 وانما الكمال فيها يعتبر
 ولا يجوز ذا مع الصماء
 وشروطه كذا دوام العقد
 كذا الدخول ان نفى به الولد
 وجاز بين امة والحرم

حيث هما لم يوجبوا لعن
 في فرشه مع الشروط في الولد
 بعد زوال العذر ذاك له ثبت
 ايضا على الاقوى له ذا ثبتا
 صريحا او خفي كلام من ابيه
 ربك فيه) اذ بدا مبارك
 (بارك فيك) ان اردت المثللا
 عنه وجوب الحد قطعاً انتفى
 الا اذا لعن ان بعدها ورد
 فحيث لم يكمل لعنه سقط
 حيث اغتدت تغنى عن العبارة
 نفى الوليد اذ لديه حقة
 وليدها به متى تحققت
 وان غدا مظنونه زنا الام
 او بايئت صفاته صفاته
 فلا لعن مع جنون او صغر
 كما غدا كذا مع الحرساء
 حتى اذا كان لنفى الحسد
 وليس شرطاً ان غدا لدرء حد
 للنفي للتعزير او للبذر

و ليس ملحقاً بمولاهما الولد الا بالاقرار به على الاسد
ولو غدا بوطيها معترفا ولو نفى بلا لعان انتفى

القول في كيفية اللعان واحكامه

وكونه عند الامام قد وجب
فيشهد الزوج لديه اربعا
مما رماها فيه من فعل الزنا
ثم يقول بعدها اذ ربت
ان كان كاذبا بما قد بينا
فتشهد المرأة بعد اربعا
مما رماها فيه من فعل الزنا
ثم تقول بعد قولها لهن
من الذين صدقوا فتقتصر
ولم يكن بد سوى ان تلفظا
آى كتاب الله والسنة من
وان يكون الزوج قائماً لدى
كذلك الزوجة حيث تورد
والاشهر القيام من كليهما
وواجب تقدم الزوج على
وان يخصنها بذكرها

او عند من نيابة عنه نصب
بالله انه صادق فيما ادعى
من بعد ما الحاكم ذاك لقنا
ان لعنة الله عليه وقعت
مما رماها فيه من فعل الزنا
بالله انه كاذب فيما ادعى
من بعدما الحاكم تلك لقنا
ان غضب الله عليها ان يكن
عليه فيهما كما الله ذكر
به على وجه به تلفظا
شرع بيننا مسنن السنن
ايراده اللعن كذا اذ شهدا
ذين لدى الحاكم ليست تقعد
معاً لزوماً طال ايراديهما
زوجته والعكس فيه بطلا
حيث يميزها عن غيرها

ومنهما النطق بلفظ عربي
 وإنما الحاكم اذا تعذرا
 هذا اذا لم يعرفن معنى اللغة
 ويستحب ان يكون قاعدا
 وجههما حيث توجهها الى
 وان يقيم الزوج عن يمينه
 وان يكون محضراً جمعاً معه
 وان يكون ذا لذك واعظا
 كذا قيل لفظه قول الغضب
 وفي المكان بعد ذا الكلام
 وروضة النبي بين المنبر
 والمسجد الاقصى تحت الصخرة
 وای قبر لوصی او نبي
 وان يلاعن زوجها الحد وجب
 كذلك حيث اعترفت بان زنت
 ويسقط الحدان عنهما اذا
 وزال ذا الفراش وانتفى الولد
 وان يكذب نفسه انشاء ذا
 وان يكن تكذيبه من بعده
 كذا اذا بعد لعانها اتي

مشروط فيه لسنة النبي
 ذاك على مترجمين اقتصرنا
 وان درى دون سواء بلغة
 مستدير القبلة كي يشاهدوا
 جانب بيت الله جل وعلا
 وتلك عن يمين ذی يمينه
 ليسمعوا ولو رجالاً اربعة
 قبيل كونه بلعن لافظا
 كذاله التغليظ في القول استحب
 كبين ركن البيت والمقام
 وقبره الزاهي الشريف الاطهر
 وای مسجد ثوى ذا مصره
 قد جاور الحاكم قربه الابني
 عنه ومهما نكحت لها وجب
 وينتفى عنها اذا ما لاغت
 بينهما اللعان شرعاً نفذا
 من زوجها وحرمت الى الابد
 عليه حد القذف حتماً نفذا
 فاعلم الاقوى لزوم حده
 تكذيبه عليه ذا قصد ثبنا

لكننا الحل اليه لم يعد ولم يرثه ابيه دون الولد
 وان اقرت بهد ذا بان زنت لم يعد الفراش حيث لا عنت
 ولم يكن حد لها بذان تقر اربعاً على الاقوى يكن
 وان باخر رهاها بالزنا عليه حدان لذا تعينها
 فان يلاعن حدها قط وقع وبالشهود يسقطان عنه مع
 وان تمت قبل اللعان سقطا عنه اللعان اذ بقاها اشترطا
 والحد للوارث حيث قدفا عليه لمكن ان يلاعن انتفى
 والارث بعد الموت لم يسقط معه الا على رواية ممنه
 ولو يكون الزوج فرد الاربعه واصبحت شروطه مجتمعه
 فالاقرب الحد لها وان سبق بقذفها اختلت كما الفرد فسق

خدها حينئذ عنها يرد

وزوجها ان لم يلاعنها يحد

واحد الله على الانعام مصلياً على سما الاحكام
 محمد منار انوار الهدى والكوكب الثاقب اعين العدا
 وآله ذوى التقى والمصطفى خير ائمة بدوا للامه
 عليهم السلام والصلوة ما وضعت من ربنا الصلات

وقلت اذ نظمتها مؤرخاً

اصفى الفرايد الصحاح بالسخا

١٨١ ٣٢٦ ١٣٨ ٦٩٤

١٣٣٩

فهرست الفرائد الصحاح في مسائل النكاح

صيفة

- ٢ خطبة المنظومة
- ٣ الفريضة الاولى في مقدمات النكاح
- ٤ الاوقات المكروهة والمستحبة للجماع
- ٥ في جواز نظر المرء الى المرأة التي يريد ان يتزوجها او غيرها مما يتبعها
- ٦ الفريضة الثانية في العقد ولفظي الايجاب والقبول
- ٧ في جواز تولي المرأة العقد عنها وعن غيرها ايجاباً وقبولاً
- ٧ في افضلية حضور الشاهدين والولى حال العقد واشترائط تعيين الزوجين
- ٨ في ذكر اولياء العقد
- ٨ اللواؤة الاولى في صحة شرط الخيار في الصداق دون العقد
- ٩ اللواؤة الثانية في الزوجين المتداعين
- ٩ اللواؤة الثالثة فيما يناسبها
- ١٠ اللواؤة الرابعة في احكام اشتراء العبد وزوجه لسيده وغيرها
- ١٠ اللواؤة الخامسة في عدم جواز تزويج الولى والفضولى باقل من مهر المثل
- ١٠ اللواؤة السادسة في العقد الفضولى
- ١١ اللواؤة السابعة في عدم جواز تزويج الامه بدون رضا مولاهما وغيرها

- ١١ اللؤاؤة التامة في عقد الفضولين للصغيرين
- ١١ اللؤاؤة التاسعة في اقتران عقدى الجد والاب واقتراقهما وغيره
- ١٢ اللؤاؤة العاشرة في عدم ولاية الام على الصغيرين
- ١٢ الفريدة الثالثة في المحرمات بالنسب والرضاع وغيرها
من الاسباب وتوابعها
- ١٤ درة في المحرمات بالمصاهرة
- ١٤ اللؤاؤة الاولى في اقتران المرئة وبناتها في عقد واحد
- ١٥ اللؤاؤة الثانية في عدم جواز تزويج الامه بدون رضا زوجها
الحره وغيرها
- ١٥ اللؤاؤة الثالثة في عدم جواز العقد على الممتدة واستلزامه
الحرمة المؤبد
- ١٥ اللؤاؤة الرابعة في حلية التي زنى بها بالعقد عليها وما يناسبها
- ١٦ اللؤاؤة الخامسة في الحرمة الابدية لام الموطر واخلته وبناته
على واطنه
- ١٦ اللؤاؤة السادسة في استلزام عقد المحرم الحرمة الابدية
على المعقودة للمحرم
- ١٦ اللؤاؤة السابعة في عدم جواز جمع ما زاد على اربع
من الحرائر وما يناسبها

صحيحة

١٧ اللواؤة الثامنة في عدم جواز تزويج ذى النصاب امرئة اخرى
في عدة التي طلقها

١٧ اللواؤة التاسعة في حرمة العقد على المطلقة ثلاثا منه بدون محال

١٧ اللواؤة العاشرة في ابدية حرمة الملاءنة على الملاءن

١٨ اللواؤة الحادية عشر في حرمة المشرك على المسلم وما يتبعها

١٨ اللواؤة الثانية عشر في حكم زوجية المشركين اذا اسلم احدهما

١٩ اللواؤة الثالثة عشر في عدم انقاسخ عقد العبد بالاباق

١٩ اللواؤة الرابعة عشر في اشتراط كفاية الزوجين

١٩ اللواؤة الخامسة عشر في عدم اشتراط تمكن الاتفاق في العقد

١٩ اللواؤة السادسة عشر في كراهة تزويجك الفاجر لاسيما

شارب الخمر

٢٠ اللواؤة السابعة عشر في حرمة التعريض لذات البعل والعدة

بالعقد عليها

٢٠ اللواؤة الثامنة عشر في حرمة خطبة من خطبها غيرك واجابته

٢٠ اللواؤة التاسعة عشر في كراهة العقد على القابلة المريبه

٢١ اللواؤة العشرون في بطلان نكاح الشغار

٢١ الفريضة الرابعة في نكاح المتعه وهو النكاح المنقطع وجوازها

واستحبابها من طرق الفريقين

- ٢٥ الفريدة الخامسة في نكاح الاماء واحكامه
- ٢٦ الفريدة السادسة في المهر واحكامه
- ٢٨ اللؤلؤة الاولى في تملك الصداق باجمه بالسقوط وزلزاله حتى يقع احد الامور الاربعة وما يناسبها
- ٢٨ اللؤلؤة الثانية في انجم المهر دينار لو دخل بها قبل ان يسلمه اياها
- ٢٨ اللؤلؤة الثالثة لو وهبته الصداق فطلقها قبل الدخول
- ٢٩ اللؤلؤة الرابعة في جواز اشتراط ما يوافق الشرع وبطلان ما يخالفه في العقد
- ٢٩ اللؤلؤة الخامسة في جواز جعل التليم صداق الزوجة
- ٢٩ اللؤلؤة السادسة فيما لو اعتاضت عن صداقها ثم طلقت قبل الدخول
- ٣٠ اللؤلؤة السابعة فيما لو وهبت النصف المشاع من صداقها زوجها ثم طلقت منه
- ٣٠ اللؤلؤة الثامنة في جواز امتناعها حتى تقبض صداقها
- ٣٠ اللؤلؤة التاسعة في استقرار المهر في مال الصغير ذي الغناء ان زوجه ابوه ولاية
- ٣٠ اللؤلؤة العاشرة في حكم اختلاف الزوجين في ذكر الصداق
- ٣١ الفريدة السابعة في العيوب والتدليس من جانبي الزوجين

- ٣٢ في ذكر عيوب المرأة
- ٣٣ الفريدة الثامنة في القسم والنشوز واحكامهما
- ٣٤ القول في النشوز واحكامه
- ٣٥ القول في الشقاق واحكامه
- ٣٦ الأواؤه الاولى في الاولاد
- ٣٨ القول في احكام الاولاد وهي امور منها مستحبات
- اليوم السابع وهي الحتان والحلق والمقيدة وغيرها
- ٣٩ ومنها الرضاع
- ٣٩ ومنها الحضانه
- ٤٠ الأواؤه الثامنة في النفقات واسبابها
- ٤١ القول في نفقة القرابة البعضية
- ٤٢ القول في ترتيب المنفق عليهم
- ٤٣ القول في نفقة المالك من الانسان والبهيمة ووجوبها
- ٤٤ كتاب الفراق النص الاول في حده
- ٤٤ النص الثاني في الحلاق الذي هو احد اقسامه وذكر حده
- وما يناسبه
- ٤٥ الفصل الثالث في الاقسام المحرمة والمكروهة والواجبة
- والسنة من الفراق

صيفه

- ٤٨ الفصل الرابع في العدة واحكامها
 ٤٩ القول في الحداد
 ٥١ الفصل الخامس في وجوب النفقة على الزوجة المفارقة في عدتها
 ٥٢ الفصل السادس في حد الطالع واحكامه
 ٥٣ الفصل السابع في المبراة وحدها واحكامها
 ٥٤ الفصل الثامن في الظهار واحكامه
 ٥٦ الفصل التاسع في حد الايلاء واحكامه
 ٥٨ الفصل العاشر في حد الامان واحكامه وتوابعه
 ٦٠ القول في كيفية الامان واحكامه
-

تلمية

بعد الطبع التفتنا الى اغلاط صدرت حال الاستنساخ
وحيث كان بعضها في البيت او الشطر وبعضها في الكلمة
او الحرف افردنا فهرستاً للابيات والشطور فابتننا الصحيح
منها فيه ووضعنا عن يمينها عدد الصفحة والسطر في جدولين
مختصين بهما ليعلم ان ما يوافقه في المتن غلط وما اختلفه فيه
هو بدله .

ثم ان وجدت عدداً في الجدولين المذكورين ولم تجد
بجذائه بيتاً او شطراً علمت ان الذي بعده في المتن غلط بلا بدل
وان رأيت في فهرست الصحيح شطراً واحداً ذلك العدد الذي
بعده الواقع بين هالين على انه الصحيح من الشطر الاول
او الثاني من البيت .

وافردنا فهرستاً آخر لبيان الاغلاط الواقعة في الكلمة
او الحرف فوضعنا جدولين وسيعين اليمين منهما للفاط واليسار
للصحيح وعن يسارهما الجدولين السابقين راجعين من القراء
الكرام اولاً ان يصححوا اغلاط المتن حسب هذا الفهرست
ان لم يجدوها صحيحة وثانياً غرض النظر عما زاغ عنه البصر
وما اساء من اعتذر والمؤمن من ستر والله سائر يحب الستر .

ص	س	ش	ص
٣	٩	مؤمنة بربرها الكريمة	اصلا على اختلافها قويمه
٤	١١	وجائز اكل النثار وكذا	ان شهدا حال باخذ اخذا
٤	١٥	حال العرا ولو يستريحن في (٢)	
٤	١٧	كذا اذا في البيت كان ناظر (١)	
٤	١٨	وانكره في رؤيته الفرج ورد	وانها الجوفه غدت اشد
٥	٤	كذا لدى السودا وريح حرا (٢)	
٥	١٣	وباطنهما الى الزندين (٢)	
٥	١٤	كذا لها قائمة وماشيه	اذ نظرة الريبة عنه نائيه
٦	٤	كذا العلاج حيث تقضى الماده (٢)	
٦	٦	ولتجنب اسماع صوتها كما (١)	
٦	١٥	وقيل لا عزل له عن حره (١)	
٦	١٨	والنص قد جاء بهذا المنع (٢)	
٦	١٩	حيث لو منه افضاء بدا	حرمتها عليه دامت ابدا
٧	٦	كذا (زرجت) وان نقدا	انشائه منه يصح فاعلمنا
٧	١٥	في العاقد الكمال شرطا يعتبر	فغير ماض عقدنا قد سكر
٧	١١	الا اذا صحا فامضاء وقد	حصل معناه وحيث لا فسد
٧	١٤	والمنع من بعض ذوى الخلاف (٢)	
٧	١٧	اذن الولي مثل الاشهاد غدا	افضل حال العقد والرشد بد
٨	٧	ثم وصي اى شخص منهما	او من يكون مالكا وحاكما
٨	١٩	ولم تكن ولاية على الاصح	له غايها حيث رشدها اتضح
٨	١٣	وان للمالك امر العقد	في امة كانت له او عبد

ص	س	ش	
٩	١	بل هو بطل له على الاصح	كماها ان وكلا فيه يصح
٩	٢		
١٠	١٠	لم يك للولى والموكل	تزوجها بدون مهر المثل
١٨	٤	لواحد الزوجين يرتد بطل	عقدها ان لم يكن بها دخل
١٨	٦	لان تشطير الصداق لم يكن	الا لو هب او طلاق او عن
١٨	١٠	وان عن الفطرة يرتد بن	في الحال عنه واعتدادها زكن
١٨	١٢	وان حوت من دونه ذلك اشرف	على انقضا عدتها الفسخ وقف
١٨	١٧	قبيل الدخول والصداق قد وجب (١)	
١٩	١	وان به بعد دخوله اتصف	على انقضا عدتها الفسخ وقف
١٩	٢	وان هما متفقين اسلما	عقدها مضى وان ينقصما
٢١	٨	فيه سوى من نازكى الانصاف (٢)	
٢١	٩	واية من الكتاب المنزل	دلت على الحوازي بالقر الجلى
٢٢	٢	وليس بالنسخ كذا من قائل	فلا تصح الى كلام باطل
٢٤	١٢	ولا لمان هاهنا على الاسد	لنفي بذركان اولدر حد
٢٤	١٣	ليكن اذا ما اشترطاه لزما (٢)	
٢٤	١٥	وبعد ما منه انقضت مدتها	بحيضةها تنقضى عدتها
٢٤	١٦	ليكنها ان استرايت سقما	بخمسة واربعين يوما
٢٥	٧	واى فرد كان حرا منها	يكون منه البذر حرا فاعلما
٢٥	١١	فزوجاها اجنبياً حقيقاً (٢)	
٢٦	٧	كقوله لمن له قند ملكا (١)	
٢٦	١٤	ووطيه بنت الزنا والعاهرة	يكبره والعالة فيها ظاهره

ص	س	ش	
٢٨	٥		دخوله او ارتداد قد صدر
٢٩	١٤		لوانها اعتاضت عن المهر بما
٣٦	٩	(١)	من اشهر منه مضت او ازمنه
٤١	١٩		ان على والده والوالده
٤٥	١٤		ما حضر الزوج وكان داخلا
٤٨	١٣		اربعة من اشهر معتبره
			عن فطرة منه او الموت حضر
			زاد عليه اوله النقص انتهى
			ان ينقضا فصا عدا وصاعده
			بها وكانت هي ثم حائلا
			تتبعها الايام وهي عشرة

فهرست الاغلاط الواقعة في الكلمات والحروف ٧٣

ص	س	غ	صح	ص	س	غ	صح
٣	٤	شرعهم	شرعنا	٣	٨	لنتخير	لنتخير
٣	٦	الندب النقي	البر النقي	٣	١٤	كذلك	كذلك
٣	١١	ذلك	ذاك	٤	٦	مولدا	الاسعدا
٤	٩	نفع	تفعل	٤	١٩	انفلا	فعل
٤	١٧	عورتيه	العورتين	٥	١	عند	بعد
٥	١٦	اشبهه	امثاله	٦	١	مما قد	من عضو
٦	٦	الاعضا	الفض	٦	٨	مهما	حيث
٦	١٢	فعل	نقال	٦	١٤	ويؤتى	ويؤتى
٦	١٨	وانما	وتحرم	٨	١٠	على	حسب
٩	٤	الشخص	المشخص	٩	٧	عموم	مخصوص
٩	٧	خصوصه	عمومه	٩	١٠	ثلاثا	تواظفا
٩	١١	فما	فما	٩	١٧	بينه	بينه
٩	١٨	ذا	اذا	١٠	٩	السنه	المثل
١٠	١١	كدا	كذا	١٠	١١	من الخنوم	من الخنوم
١٠	١٥	احدى	احد	١٠	١٥	شخصين	الشخصين
١١	١٦	اقتراى	اقتران	١١	١٨	زوجها	زوجها
١١	١٨	وحد	وجد	١٢	١٣	له ان	له وان
١٢	١٣	وار	وان	١٢	١٤	نازلا	نازلا
١٣	١٤	فازلا	فنازلا	١٣	٣	عشر	عشره
١٣	٨	الخزيرا	الخزيرا	١٣	٩	اولد	الولد
١٣	١٠	الجوسده	الجوسده	١٣	١٩	عقد	عقد

ص	س	غ	ص	س	غ	ص	س
٦١٤	٦١٤	حرمةها	حرمةها	٦١٤	تأبدت	٦١٤	تأبدت
١١١٤	١١١٤	ذى	ذى	١٤١٤	انقتران	١١١٤	انقتران
١٨١٤	١٨١٤	وحيث	وحيث	٦١٥	بين	١٨١٤	بين
١١١٥	١١١٥	كذلك	كذلك	١٥١٥	حايه	١١١٥	حايه
١١١٦	١١١٦	زنت	زنت	٨١٦	محرم	١١١٦	للمحرم
١١١٦	١١١٦	اللاؤاؤه	اللاؤاؤه	١١٧	ح تين	١١١٦	حرتين
٧١٧	٧١٧	الاجل	الاجل	١٧١٧	قدفها	٧١٧	ما قاف
١١١٨	١١١٨	حيث	حيث	١٣١٨	الدخول	١١١٨	الدخول
١٦١٨	١٦١٨	الزوجين	الزوجين	٧١٩	كفاية	١٦١٨	كفاية
٨١٩	٨١٩	كفاية	كفاية	٦٢١	المنعة	٨١٩	المنعة
١٠٢١	١٠٢١	منه	منه	٣٢٢	فما	١٠٢١	حوما
١٩٢٢	١٩٢٢	في الاثر	في الاثر	٣٢٥	ها بلا	١٩٢٢	بغير
٣٢٥	٣٢٥	رضاه	رضاه	٣٢٥	از	٣٢٥	ان
٥٢٥	٥٢٥	وحيث	وحيث	١٠٢٥	بالمكره	٥٢٥	بالمكره
١٣٢٥	١٣٢٥	سبب	سبب	٥٢٦	في المهر	١٣٢٥	في المهر
٩٢٧	٩٢٧	يؤدى	يؤدى	٨٣٢	حذام	٩٢٧	حذام
١١٣٣	١١٣٣	تستقر	تستقر	٩٣٤	قنم	١١٣٣	قنم
١١٣٤	١١٣٤	يحرم	يحرم	١١٣٤	عليها	١١٣٤	عليها
٦٣٥	٦٣٥	يحيث	يحيث	١٢٣٥	الين	٦٣٥	الين
٧٣٦	٧٣٦	لروح	لروح	٢٣٨	حقيقة	٧٣٦	عقيقة
٣٤١	٣٤١	يحوز	يحوز	٥٤١	تكر	٣٤١	تكن

ص	س	غ	ص	س	غ	ص	س
٦٤١	عليه	عليه	١٤٤١	وصق	وصق	وطبق	ص
١٥٤١	إد	إد	١٥٤١	اغدت	اغدت	اغدت	ص
٤٤٢	حيث	حيث	٦٤٢	قريبه	قريبه	قريبه	ص
٧٤٢	المسكن	المسكن	٧٤٢	والزهد في	والزهد في	والزهد في	ص
١٤٤٢	اعسروا	اعسروا	١٥٤٢	والوالده	والوالده	والوالده	ص
١٥٤٢	فصاعد	فصاعد	٣٤٣	للماحز	للماحز	للماحز	ص
٣٤٣	يجب	يجب	٩٤٣	اكمله	اكمله	اكمله	ص
١١٤٣	أوفى	أوفى	١٣٤٣	أنولد	أنولد	أنولد	ص
١٤٤٣	وار	وار	١٨٤٣	وار	وار	وان	ص
٣٤٤	زوجية	زوجية	٣٤٤	الزوحين	الزوحين	الزوحين	ص
١٠٤٤	يفارق	يفارق	١١٤٤	أفظ	أفظ	أفظ	ص
١٣٤٤	طافقها	طافقها	١٧٤٤	رأسها	رأسها	رأسها	ص
١٤٥	وذاك	وذاك	٤٤٥	ولولي	ولولي	والولي	ص
٧٤٥	الاختيار	الاختيار	٩٤٥	أدفي	أدفي	أدفي	ص
١٥٤٥	ونما	ونما	١٩٤٥	طلاق	طلاق	فراق	ص
١٩٤٥	نفس	نفس	٢٤٦	طلاقها	طلاقها	فراقها	ص
٩٤٦	الكل	الكل	١٠٤٦	لم تدخل	لم تدخل	لم يدخل	ص
١٤٤٦	الرحي	الرحي	١٦٤٦	فجأما	فجأما	فجأما	ص
١٨٤٦	اتسعه	اتسعه	٢٠٤٦	أ	أ	أ	ص
٦٤٧	لم بك	لم بك	٦٤٧	الثلاث	الثلاث	الثلاث	ص

ص	س	غ	ص	س	غ	ص	س
الرجوع	١٣٤٧	الرجوع	١٦٤٧	بمعونه	بمعونه	الرجوع	١٦٤٧
ومثلها	١٧٤٧	ومثلها	١٧٤٧	الرحى	الرحى	الرجوع	١٧٤٧
ذا	١٤٨	ذا	٢٤٨	العدة	العدة	العدة	١٤٨
دلت	٨٤٨	دلت	١٢٤٨	تدخل	تدخل	يدخل	٨٤٨
كذلك	١٤٤٩	كذلك	١٨٤٩	جهل	جهل	جهل	١٤٤٩
حسن	٩٤٩	حسن	١٨٥٠	بالملك	بالملك	بالملك	٩٤٩
في	١٥١	في	١٦٥١	بيئاً	بيئاً	بيئاً	١٥١
ذاك	١٧٥١	ذاك	١٨٥١	حيثما	حيثما	حيثما	١٧٥١
الاصيل	١١٥٢	الاصيل	١٥٤	الاحياءها	الاحياءها	الاحياءها	١١٥٢
الرجل	٤٥٤	الرجل	١٤٥٥	فمنظرون	فمنظرون	فمنظرون	٤٥٤
شاه	١٨٥٥	شاه	٦٥٦	صربي	صربي	صربي	١٨٥٥
هذا	٨٥٦	هذا	١١٥٦	القوانين	القوانين	القوانين	٨٥٦
يعبسا	١٣٥٦	يعبسا	١٥٥٦	واشترطوا	واشترطوا	واشترطوا	١٣٥٦
وطها	٨٥٧	وطها	٨٥٧	قدرته	قدرته	قدرته	٨٥٧

صفحة	سطر	غلط	مصحح
٠٣	٠٩	بالا إنشاء	بالا إنشاء
٠٣	١٢	اث	ات
١٥	١٤	الفخيل	الفخيل
٢٤	٠١	عدي	عدي
٣٢	١١	للمقارسة	للمقارسة
٣٢	١٤	نصفن	نصفن
٣٣	٠١	الشريعة	الشريعة
٣٣	٠٥	المالكية	المالكية
٣٤	١١	بلا خلاف	بلا خلاف
٣٧	٠٢	غواية	غوايه
٣٨	١٤	قربه	قريبة
٤٢	١١	تعقبات	تعقبها
٤٤	٠٩	غفر	غفر

صفحة	سطر	غالب	مصحح
٤٤	١٤	جرمى	جرمى
٤٤	١٥	بالمسألة	بالمسألة
٤٧	٠٢	فغند	فغند
٤٧	١٠	يعتق	يعتق
٤٩	٠٤	بحال	بحال
٥٠	٠٣	المتربة	المتربة
٥١	١٣	بالتماس	بالتماس
٥٣	٠١	دلالة	دلالة
٥٤	٠٤	تربته	تربته

(تمت هذه الأرجوزة بالحير)



